

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٦٠

الأربعاء، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

أبلغني بأن التاريخ الفعلي لبدء توليه منصبه ينبغي أن
يعدل إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٨.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال

ووفقا لذلك، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة
ترغب في انتخاب السيد كلاوس توبفر مديرا تنفيذيا
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات تبدأ في
١ شباط/فبراير ١٩٩٨؟

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية
وانتخابات أخرى

(د) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرر ذلك.

مذكرة من الأمين العام (A/52/695)

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي، أصالة عن نفسي ونيابة عن حكومتي، أن
أعرب عن تهانينا الحارة للسيد كلاوس توبفر على
انتخابه مديرا تنفيذيا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو من
الأعضاء أن يوجهوا انتباههم إلى مذكرة الأمين العام في
الوثيقة A/52/695، التي تتناول انتخاب المدير التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إن السيد توبفر تعرفه هذه الجمعية حق المعرفة.
ونذكر الطريقة الماهرة التي صرف بها مهام منصبه
بوصفه رئيسا للجنة التنمية المستدامة. وكل ذلك، فضلا
عن خبرته في مجالات الحكم والعلم، يجعلنا نشق بأنّه
سيضيف إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثروة من
الخبرات ستدفع قدما بقضية البيئة العالمية.

ويبلغ الأمين العام الجمعية بمذكرته أنه يرغب في
ترشيح السيد كلاوس توبفر ليشغل منصب المدير
التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات
تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. إلا أن الأمين العام

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد
الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وندرک جميعاً أن الفقر هو سبب ونتيجة في آن واحد لتدهور البيئة. وكما لاحظ البعض خلال الدورة الاستثنائية، لم ينفذ إلا القليل في تحقيق أهداف مؤتمر قمة الأرض، ويرجع ذلك تحديداً إلى النقص في الموارد المالية الكافية وانعدام التنبؤ بها والنقص في نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً.

إن السيد توبفر يتسنى قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وقت تنفذ فيه عملية إصلاح الأمم المتحدة. وهذه الإصلاحات موجهة نحو جملة أمور منها تبسيط منظومة الأمم المتحدة، بتجديد وتعزيز مواردها وبرامجها لبلوغ المزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية. وإننا نكرر تأكيد الدور المحوري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية في ميدان البيئة. ومن المتوقع أن يتعزز هذا الدور خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية.

إن المهمة التي تنتظر السيد توبفر ليست هينة. بيد أننا نشق في قدرته على أن يكون أهلاً لمسؤولياته بكفالة التصريف الفعال والكفاء لواجباته. ومن بين المشاكل الرئيسية التي ما فتئت تواجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر السنين نذكر الافتقار إلى التمويل، والامركزية الأمانات المعنية بالبيئة والضوابط المالية والإدارية. وبلدي يرى أن مصداقية السيد توبفر، فضلاً عن التزامه بقضايا البيئة العالمية، يجب تكملتهما بدعم ثابت من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وينبغي أن توفر له كل الموارد اللازمة التي لن يكون التزامه مثمراً بدونها.

وسيحتاج، من بين جملة أمور، إلى تمويل كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به بغية تمكينه من التصدي بفعالية للمشاكل البيئية المتعلقة.

وكينيا، من جهتها، ستواصل توفير الدعم اللازم، فضلاً عن توفيرها بيئة مؤاتية، للمدير التنفيذي كي يؤدي مهامه على أفضل ما يمكن. وملتزم التزاماً كاملاً بمواصلة دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المقر بنيروبي، ونود أن نستعلم عن كيفية مساعدة المدير التنفيذي على أفضل وجه. ونحن نقول له: "السيد المدير التنفيذي أهلاً وسهلاً بكم في كينيا".

السيد وهاب (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
يشرفني أن أقرأ بالنيابة عن السفير أحمد كمال، الممثل الدائم لباكستان، البيان التالي:

البند ٣٧ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/52/467 و A/52/581)

مشاريع قرارات (A/52/L.54 و A/52/L.55
و A/52/L.62)

تعديلات (A/52/L.63)

السيد وولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن آيسلندا.

لقد فتح مؤتمر مدريد وعملية أوصلو الطريق في وقت مبكر من هذا العقد، أمام الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وجيرانها، وأمام سلام تفاوضي في المنطقة بأسرها. وبوسع شعوب الشرق الأوسط أن تتصور إمكانية أن تعيش، في نهاية المطاف، في سلام وأمن واحترام متبادل وكرامة على الأراضي التي تتشاطرها.

والمؤسف، أن الآمال الجمة التي نشأت في ذلك الوقت تبددت في الأشهر الأخيرة، ويمكن للمرء أن يخشى من أن عملية السلام تعرضت بذلك للخطر. وأن غياب إحراز تقدم في المفاوضات، وعدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتصاعد أعمال العنف ضد المدنيين أمور تزعزع ثقة شعب المنطقة بعملية السلام، وتولد لديه شعورا حادا بالإحباط.

إن الواقع اليومي بالنسبة للعديد من الناس في المنطقة لا يزال يتصف بالفقر وانعدام الأمن واليأس. ففي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عقب الجهود التي بذلها راعيا عملية السلام، التقى الطرفان مجددا بعد انقطاع المباحثات بينهما فترة طويلة. ويحدونا الأمل في أن يستعيد الطرفان الثقة المتبادلة بينهما ويستأنفا المفاوضات بروح من المثابرة والتعاون.

"أود أن أهني السيد كلاوس توبفر على انتخابه بالإجماع لمنصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذا في الواقع اعتراف بالإسهام الكبير للسيد توبفر في ميدان الحماية البيئية. ونعتبر انتخاب السيد توبفر اعترافا أيضا بالدور الذي تضطلع به ألمانيا في تعزيز هدف الحماية البيئية ضمن إطار الأمم المتحدة.

"ويود الوفد الباكستاني أيضا أن يعرب عن تقديره الصادق لعمل المديرية التنفيذية المنصرف، السيدة اليزابيث داودزويل.

"إن باكستان تشارك بنشاط في جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمسائل البيئية. ففي مؤتمر ريو، كان لها شرف تمثيل مجموعة ال ٧٧ والصين. ونعلق أهمية كبرى على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونعتقد أن باستطاعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضطلع بدور كبير في تحقيق أهداف جدول الأعمال.

"وأود أيضا أن أذكر بالإعلان الذي اعتمده وزراء مجموعة ال ٧٧ والصين في أيلول/سبتمبر الماضي. فلقد أكدوا مجددا التزامهم بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره المنظمة البيئية العالمية الطليعية، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها. وأعرب الوزراء عن عزمهم على ألا يوافقوا على أي تدبير من شأنه أن يضعف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأي شكل من الأشكال.

"وتود البلدان النامية أن تضطلع بدورها على النحو الواجب في تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويحدونا الأمل في أن يحترم مبدأ التمثيل الجغرافي العادل عند تعيين نائب المدير التنفيذي للبرنامج".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وبذلك اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (د) من البند ١٦ من جدول الأعمال.

بواسطة مبعوثه الخاص إلى عملية السلام. وإننا نزمع بالتحديد تيسير استئناف المحادثات بالإسهام في اعتماد مدونة لحسن السلوك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك في اعتماد تدابير لبناء الثقة.

إننا نعتبر التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وكذلك إحراز تحسن ملموس في حالة السكان، جزءاً أساسياً من عملية السلام. وقد كان الاتحاد الأوروبي منذ عدة سنوات ولا يزال المانح الرئيسي للمعونة إلى السكان الفلسطينيين.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه لا يوجد بديل عن عملية السلام في الشرق الأوسط. وأن الالتزامات التي قطعت في مدريد وأوسلو - والتي يتعين تنفيذها بالكامل - تعد فرصة تاريخية لاستعادة السلام العادل والدائم في منطقة حرمت منه زمناً طويلاً.

إن الأسس التي سيبنى عليها هذا السلام معروفة جيداً، وقد أرسيت في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨): حق جميع الدول والشعوب في المنطقة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، واحترام التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، والأرض مقابل السلام، وعدم مقبولية ضم الأراضي بالقوة، واحترام حقوق الإنسان، ورفض الإرهاب بكافة أشكاله، وعلاقات حسن الجوار. ويضاف إلى ذلك احترام الاتفاقات القائمة ورفض أية مبادرة هدامة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي بدوره بذل جهوده لاقناع الأطراف بالدخول من جديد في حوار بناء من أجل تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة التي نطمح إليها جميعاً.

السيد غولد (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن مناقشة الحالة في الشرق الأوسط تتطلب تحليلاً واسعاً للقوى الكبرى التي تؤثر على التطورات الرئيسية في المنطقة بكاملها. وتتطلب أيضاً قراءة متأنية للمسائل المحددة التي تجري معالجتها في إطار هذا البند. ومن الأهمية الحاسمة التذكرة بأن عملية السلام الراهنة كانت نتيجة التقاء فريد للأحداث والاتجاهات وقع في عام ١٩٩١.

والاتحاد الأوروبي، بدوره، يهيب بالطرفين أن يحترما الالتزامات والاتفاقات التي توصلا إليها في إطار عملية مدريد وأوسلو، وأن ينفذا بالكامل الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية المبرمة بالفعل، وأن يرفضا أية مبادرة من طرف واحد يمكنها أن تؤخر أو تعيق عملية السلام.

وفي هذا السياق، نكرر مجدداً رفضنا تطويع المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، ونكرر أيضاً تمسكنا بالتعاون في ميدان الأمن وفي مكافحة الإرهاب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد موقفه من مركز القدس. فالقدس الشرقية خاضعة للمبادئ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يؤكد بصورة خاصة عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أيضاً إحراز التقدم على المسارات الأخرى لعملية السلام بغية الخروج من الجمود الراهن، وتهيئة مناخ من الثقة فيما بين جميع الأطراف. والواقع أن الركود الحاصل على المسارين السوري واللبناني للعملية يعرض أمن الجميع للخطر.

لذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، والبدء بالمفاوضات بين إسرائيل ولبنان - المفاوضات التي تحترم احتراماً كاملاً السلامة الإقليمية لهذا البلد واستقلاله وسيادته. وقد طالبنا مراراً وتكراراً بسحب جميع القوات الأجنبية من لبنان، ونادينا بالتعاون مع قوات الأمم المتحدة الموجودة هناك.

ونود أيضاً أن نؤكد دعمنا للمسار المتعدد الأطراف لعملية السلام، وهو المسار الذي يتعين أن يضطلع بدوره هام بغية إكمال المفاوضات الثنائية والترويج لها. وفي هذا السياق، سيشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في أعمال الفريق العامل الإقليمي للتنمية الاقتصادية وفي أعمال الأفرقة المتعددة الأطراف الأخرى.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على وصول مهمة بناء السلام إلى خاتمة ناجحة، من خلال علاقات الصداقة والثقة التي يقيمها مع مختلف الأطراف وعن طريق تكثيف مشاركته على المستوى الدبلوماسي، بما في ذلك

كذلك، فسيتطلع الكثيرون من منطقتنا، لا من إسرائيل وحدها، إلى المزيد من الطمأنينة. ولكن تمنى الأشياء لا يعني تحقيقها؛ ومن واجبنا أن نرى العالم كما هو لا كما نريده أن يكون.

وعلى سبيل المثال، بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أجرى وزير الخارجية الإيراني الحالي مقابلة صحفية مع صحيفة لوس أنجلوس تايمز. وردا على سؤال يتعلق بالظروف التي يمكن فيها لإيران أن تتنازل وتعتزف بإسرائيل، قال: "إننا لا نعتزف بإسرائيل". وعندما أصر عليه المحاور الصحفي، أجاب: "لا أستطيع أن أتخيل إيران تعترف بإسرائيل كبذل".

أما بالنسبة لتحقيق أي سلام مع إسرائيل، فقد نشرت وكالة الأنباء الإيرانية تقريرا في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، جاء فيه، في جملة أمور:

"اليوم أصبحت معظم البلدان الإقليمية، باستثناء قلة، تدرك حقيقة ما عناء المرحوم الإمام الخميني عندما قال، 'إن إسرائيل سرطان في جسد الأمة الإسلامية ويجب استئصاله'".

هذه هي رياح التغيير التي يقال إنها تهب من طهران. إن رفض إيران الكامل لإسرائيل وروح مغامرتها الثورية تجعل حشدها العسكري مقلقا للغاية. وعقد قران بين استعدادها للاضطلاع بدور إقليمي نشط وسعيها إلى الحصول على أسلحة ذات مدى استراتيجي يجب أن يكون مدعاة قلق جميع الدول الراغبة في الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط برمته.

مع ذلك، ورغم كل هذه الأصوات، التي نجد أصداءها في منظمتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينييتين، علاوة على حزب الله اللبناني، فإن إسرائيل عازمة على المضي قدما في عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد في هذا السياق على كلمات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي قال مرارا إنه بالرغم من صراعنا مع المجموعات المتطرفة، فإن إسرائيل ترفض فكرة أن الإسلام حل محل الشيوعية باعتباره العدو الجديد للغرب. وقد أعرب رئيس الوزراء نتنياهو عن وجهة النظر الراسخة هذه بالعبرية أمام الكنيست الإسرائيلي وبالانكليزية أمام جلسة مشتركة لمجلسي كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦.

فانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية وضع حدا للمنافسة العالمية بين الدولتين العظميين. وأصبح من الممكن في نهاية المطاف فهم النزاع العربي الإسرائيلي باعتباره مشكلة إقليمية رئيسية خالية من المكاسب الكبرى للدول الكبرى. صحيح أن ذلك لم يقلل من تعقيدات الصراع في سياقه الإقليمي. غير أن الدول التي لم تكن من المنطقة، ولكن لها خططها الخاصة، لم يعد حل الصراع في نظرها مباراة نتيجتها صفر.

والعراق، الذي غزا الكويت وضمها، كان قد هزم لتوه على يد القوات المتحالفة المتعددة الجنسيات. وأكد العدوان العرقي على ما كانت الأكثرية تعرفه نظريا - وهو أن التهديد الحقيقي للعديد من الدول العربية لا يكمن في إسرائيل وإنما في النظم القوية عسكريا الراضة للوضع الراهن والقريبة جدا من حدود تلك الدول، والتي لا تزال تقبل باستخدام القوة كأداة مشروعة لفرض مواقفها الدولية.

وإيران كانت في مرحلة النقاهة من ثماني سنوات من الحرب مع العراق ولم تكن قد بدأت بعد في فرض نفسها كقوة إقليمية.

أما اليوم فإن هذه الحالة تغيرت إلى حد كبير. ومرة أخرى نجد أن دول العالم ليست كلها متفقة بالنسبة للشرق الأوسط. وأن توافق الآراء العالمي ضد الدول المنيعة الراضة للوضع الراهن قد اهتز. والدول القوية عالميا ضالعة في خليط من المنافسة والتعاون، وهذا الخليط تأمل الجهات الإقليمية الفاعلة أن تتلاعب به.

وإيران منخرطة الآن بقوة في تصدير أسلوبها الخاص من الراديكالية. وقد شهدت إسرائيل آثاره في تدفق الأسلحة المستمر إلى حزب الله في البقاع اللبناني، الذي تطلق منه إلى شمال إسرائيل. ولكننا لسنا وحدنا. فقد بدأت فروع من حزب الله تنتشر في جميع أنحاء المنطقة، والعديد منها تدرب في إيران ذاتها. والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة شعرت أيضا بآثار اليد الطولى للتخريب الذي ترعاه إيران.

ثمّة من يدعون بأن النظام الحالي في طهران أكثر اعتدالا وأكثر اتباعا للنهج العملي من سلفه. وإذا كان الأمر

إن مرتفعات الجولان ذات أهمية بالغة بالنسبة لأمن دولة إسرائيل. وطوال ١٩ سنة، من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، ظلت القرى والكيوتات الواقعة في الجليل تتعرض على نحو منتظم للقصف من مواقع المدفعية السورية في الجولان. وقد جرت محاولات سورية عديدة لتغيير مجرى مناجع نهر الأردن في مرتفعات الجولان. وفي عام ١٩٧٣ صفت سوريا ١٤٠٠ دبابة في مواجهة ١٧٧ دبابة إسرائيلية كجزء من هجومها المباغت، الذي لم يتمكن من إيقافه إلا بعد دفع ثمن غال بالأرواح البشرية. ولا تزال سوريا حتى اليوم تحظى بتفوق كمي هائل على إسرائيل في التشكيلات العسكرية الأرضية. ولا تنفك تنشر الغالبية العظمى من قواتها الأرضية على مقربة من حدودها مع إسرائيل، بالرغم من أن هذه الحدود هي أقصر حدود لسوريا مع دولة مجاورة. وهذه الحقيقة يجب مواجهتها.

والصراع بين دعاوى سوريا المتعلقة بالأرض والشواغل الأمنية والمصالح المشروعة لإسرائيل يجب أن يحل بطريقة خلاقة على مائدة المفاوضات. وإنني أدعو سوريا، كما فعل كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية قبلي، إلى أن تعود إلى مائدة التفاوض وتدخل في حوار مع إسرائيل بنية حسنة. ومن شأن هذه الخطوة، أكثر من أي قرار يعتمد في هذه القاعة، أن تكفل أن يصبح السلام بيننا حقيقة.

في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، يعرض سنوياً قرار عن القدس. وبالنسبة للشعب الإسرائيلي تمثل القدس صميم تطلعاتنا. وتلتقي فيها خصوصيتنا كشعب مع عالميتنا. لأن القدس وهي تحت سيطرتنا مفتوحة لجميع الأديان. ولقد منع الشعب اليهودي مراراً من دخول القدس من قبل الآخرين، ولكنه دائماً يعود، منذ عهد الامبراطور الروماني هادريان وحتى القرن الحالي. وبلغ اليهود أغلبية في القدس منذ عام ١٨٦٤، في عصر الامبراطورية العثمانية، وقبل إنشاء منظومة الدول الحالية في الشرق الأوسط. والسكان الإسرائيليون ليسوا غرباء على القدس ولا قادمين جدد إليها؛ ولكنهم عندما حرموا من دخول القدس التزم العالم الصمت. والآن وقد أصبحت مفتوحة وناطقة بالحياة، أخذت أصوات القوى السياسية الدولية ترتفع. وستبقى القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل، وعلى هذا النحو ستكون مركزاً لجميع أديان العالم، لتؤدي شعائرها بحرية تامة دون خوف.

لقد بدأنا العمل مع الفلسطينيين في اللجان المشتركة بهدف تنفيذ الاتفاق المؤقت. واقترحنا المرحلة الثانية من المراحل الثلاث لإعادة الانتشار. ووزير الخارجية ليفي والسيد أبو مازن اجتمعا يوم أمس فقط لاستكشاف سبل إعادة تنشيط عملية السلام. لكن هذا كله سيذهب هباء إذا تغلبت أصوات التطرف والعنف على أصوات العقل. إننا نتوقع من السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لمكافحة الإرهاب. والتعاون الأمني ليس جائزة تتوقعها إسرائيل، إنه شرط ضروري للتقدم.

وبالمثل، لا تزال عملية السلام تبشر بإمكانية التعاون الاقتصادي الإقليمي الذي يمكن أن يعود بالفائدة على جميع المشاركين. غير أن هذا التعاون الإقليمي ليس جائزة يمكن أن تمنح لإسرائيل أو أن تحرم منها. فالتعاون الإقليمي يعود بالفائدة على جميع الذين يشاركون فيه. والذين يفعلون ذلك إنما يكفلون التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبهم. فهذه مسألة الربح فيها مؤكد، والحكومات التي تكن تقديراً عالياً لمصالح شعوبها تعرف ذلك.

على الحكومات في الشرق الأوسط أن تسأل نفسها كيف تريد لمنطقتنا أن تبدو بعد ٢٠ سنة من الآن. هل تريد أن يكون النمو الاقتصادي السريع والدخول في عصر تدفق المعلومات عن طريق التقنية العالية مقصوراً على المناطق الأخرى؟ وهل تريد للمستثمرين أن يعبروا الأجواء وهم في طريقهم من أوروبا إلى النور الاقتصادية الآسيوية متخطين الشرق الأوسط باعتباره لا يزال منطقة غير مستقرة ومضطربة وخطرة؟ إن شعوب الشرق الأوسط تستحق قسطها العادل من مستقبل الاقتصاد العالمي، ولا تستأهل أن يحكم عليها بأن تظل إلى الأبد سوقاً لمبيعات الأسلحة الضخمة.

مرة أخرى، نجد من بين مشاريع القرارات المقترحة مشروعاً واحداً يهدف إلى التعامل مع مرتفعات الجولان. ومشروع القرار هذا يصدر مسبقاً أحكام بشأن مسائل من المفترض أن يجري عليها تفاوض بين الطرفين، ويقضي بحل يغني عن الحاجة إلى إجراء أي مناقشات بين إسرائيل وسوريا. وبهذا الشكل، لا يفتقر مشروع القرار هذا إلى الصلة بالموضوع فحسب، ولكنه في الواقع يضر بقضية السلام. وإسرائيل لها منظورها الخاص، إلا أنها مستعدة للاستماع إلى وجهة النظر السورية، بدون شروط مسبقة.

تحكم عملية السلام، فيما يتعلق بالمسارات الثلاثة للمفاوضات بين إسرائيل من جانب، وسوريا ولبنان والفلسطينيين من الجانب الآخر.

خلال السنة الماضية وجهت الجمعية العامة اهتمامها مرة تلو أخرى إلى قضية فلسطين باعتبارها المسألة الرئيسية للحالة في الشرق الأوسط. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة مرة أخرى قراراً يدين إخفاق الحكومة الإسرائيلية في وقف بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في جنوب القدس الشرقية، وقبل أيام قليلة فقط، درست الجمعية قضية فلسطين دراسة مستفيضة وأعربت عن آرائها بعبارات لا ينقصها الوضوح بشأن تملص الحكومة الإسرائيلية المستمر من الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها، وكذلك تدابيرها الانفرادية السمجة لفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذه السياسات والممارسات المتطرفة من جانب الحكومة الإسرائيلية أدت إلى تزايد الشعور بالإحباط واليأس وسط الشعب الفلسطيني وأسفرت عن النكسة الحالية التي تتعرض لها عملية السلام.

لقد أبدت حكومة إسرائيل نفوس عدم الالتزام الواضح بعملية السلام بالنسبة للمسارين السوري واللبناني من المفاوضات. وهكذا فإن الأراضي التي تخضع للسيادة اللبنانية ما زالت خاضعة للاحتلال العسكري غير المشروع من جانب إسرائيل وتعرض لعمليات عسكرية لا تتوقف، في انتهاك للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ومن الجوهرى استعادة سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واحترامهما. ولهذا، يجب على إسرائيل أن تنسحب فوراً إلى الحدود المعترف بها دولياً وأن تتخلى عن استمرارها في السعي وراء منطق الحرب.

وبالنسبة للمسار السوري - الإسرائيلي من المفاوضات، لا يمكن لإندونيسيا أن تقبل محاولات حكومة إسرائيل إعادة تفسير مبدأ الأرض مقابل السلام، بل التراجع عنه فهذا المبدأ يشكل أساس هذه المفاوضات. ويحدونا الأمل بأن تستأنف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، وأن تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان السوري المحتل. وينبغي أن تستأنف هذه المفاوضات من النقطة التي كانت قد توقفت عندها، وينبغي للطرفين أن يلتزما بما كان قد تحقق من قبل.

والقوى التي تسعى إلى إحداث الاستقطاب وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط تعمل بنشاط أكبر في عام ١٩٩٧ منها في عام ١٩٩١، عندما أطلقت عملية السلام. غير أن هذه القوى الأكبر تغيب عن الذكر عموماً في مناقشة اليوم. ونقطة التركيز في كل المناقشة تميل إلى أن تكون إسرائيل. وهذه مشكلة ليست لإسرائيل وحدها ولكن لكل العالم. وقبل ستين سنة كان التهديد الرئيسي للأمن الدولي يأتي من قارة أوروبا. واليوم تأتي هذه التهديدات من الشرق الأوسط. وما لم تعرف هذه التهديدات وتواجهه، فإنها ستقضي على سعادة الأمم عبر العالم.

لقد قرر الشعب الإسرائيلي بملء إرادته أن يكون في جانب السلام والتقدم في الشرق الأوسط. وليست هناك أمة أخرى أو منظمة تجبر إسرائيل على صنع السلام، بالرغم من الأخطار الماثلة في منطقتنا.

والأنبياء الإسرائيليون هم الذين أوثقوا الجنس البشري رؤيا السلام العالمي، ولذلك فإنني سأختتم بكلمات أشعيا، المؤلف جددا للكثيرين منا، وهي:

(تكلم بالعبرية)

"فلا ترفع أمة على أمة سيفاً؛ ولا يتعلمون الحرب من بعد" [الكتاب المقدس، أشعيا ٤:٢].

السيد دونوكوسومو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة في الحالة في الشرق الأوسط في وقت تتخبط فيه عملية السلام في أزمار خطيرة ووصلت فيه إلى طريق مسدود. والرؤيا المتصورة بأن تهناً المنطقة، في نهاية المطاف، بالسلام مع العدالة والمستقبل الآمن المستقر، الذي بشرت به الإنجازات الهامة خلال السنوات القليلة الماضية بدأت تتبدد. والحقيقة التي لا مراء فيها أن الحالة اليوم في الشرق الأوسط ما برحت مشحونة بالتوتر وتشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، بالرغم من الاهتمام العالمي الموجه إليها طيلة عدة عقود.

واستمرار هذه الحالة يمكن أن يعزى كلية إلى السياسات والأعمال التي يتعذر الدفاع عنها والتي تتبعها الحكومة الإسرائيلية بإصرار، في تناقض مع المبادئ التي

عناصر الثقة ومبادئ الأمن لدى شعوب المنطقة. وأصبح السلام حلماً يراود ليس شعوب هذه المنطقة فحسب، بل شعوب العالم أجمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زاكارياكس (اليونان).

تعيش شعوب منطقة الشرق الأوسط هذه الأيام في قلق نتيجة التردّي والتعثر الذي أصاب عملية السلام في الشرق الأوسط والتي انطلقت مساراتها في مدريد عام ١٩٩١. وتتابعون معنا، وبكل أسف، الشلل الذي أصاب هذه المسيرة، وتزايد الإحباط، وتوتر المنطقة عبر التهديدات المتبادلة والاتهامات التي جاءت كلها حصيلة المفاهيم التي تبثها الحكومة الإسرائيلية حول المرجعية التي تركز عليها عملية السلام في المنطقة.

إن الكويت سبق وأن رحبت في عدة مناسبات بانطلاق العملية السلمية. كما رحبت بالاتفاقات الثنائية التي وقعت في إطار العملية السلمية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، وكذلك بين الحكومة الأردنية وإسرائيل عام ١٩٩٤. كما نادى دوماً بأهمية إحراز تقدم على المسارين السوري واللبناني بهدف الوصول إلى حل يضمن حقوق كافة شعوب المنطقة وعلى أساس المرتكزات التي قامت عليها عملية السلام، وبالتحديد القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتشعر الكويت بقلق شديد الآن نتيجة لهذا التعثر والتراجع الذي أصاب مسيرة السلام، خاصة بعد اتخاذ الحكومة الإسرائيلية مواقف تتعارض مع القواعد التي قامت عليها العملية السلمية في مدريد.

إننا في الكويت ندرك تماماً خطورة استمرار الحكومة الإسرائيلية باتباع نمط الممارسات التي تنتهجها والتي شكلت عقبة وحجر عثرة أمام تقدم عملية السلام وتحقيق أهدافها المنشودة في الشرق الأوسط. فقد تنصلت حكومة إسرائيل من قواعد ومبادئ مؤتمر مدريد واستبدلتها بعناصر غريبة تتعارض مع القواعد التي أجمعت الأسرة الدولية عليها كإطار لعملية السلام. كما أن إسرائيل لم تلتزم بتنفيذ الاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها مع السلطة الفلسطينية والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب هذه الاتفاقيات.

ولا يجد وفد بلادي حاجة إلى تكرار موقفه الثابت بأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الذي عصفت مدة طويلة بالشرق الأوسط يتضمن بالضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ولكي يزدهر السلام، ينبغي أن يحدث انسحاب إسرائيلي تام من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، وأن يمارس الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال السيادي، وأن يحترم حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً. والسلام لكي يكون له معنى حقاً ينبغي أن يترجم أيضاً إلى تحسينات ملموسة في الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني الذي عانى طويلاً؛ ومن هنا، تبرز حاجة ملحة لتقدّم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية إليه من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن تزايد سوء حالة الاقتصاد الفلسطيني بسبب السياسات التي تنتهجها حكومة إسرائيل، بما في ذلك الإغلاق المتكرر للضفة الغربية وقطاع غزة الذي يعد شكلاً من أشكال العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، يشكل في الواقع مصدر قلق عميق.

والتأخير المتطاوّل في السعي لإيجاد حل للنزاع المزمّن في الشرق الأوسط من شأنه أن ينطوي على آثار لا يمكن أن تحصى. ولذا يجب على حكومة إسرائيل أن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق النفس، وألا تتراجع عن المبادئ المتفق عليها التي تنطوي عليها عملية السلام. واليوم، تفتح أمام المجتمع الدولي الفرصة لكي يعرب مرة أخرى عن تأييده القاطع لعملية السلام، لأنها الخيار الواقعي الوحيد للتوصل إلى سلم واستقرار دائمين في الشرق الأوسط، ولذا ينبغي متابعتها بقوة وثبات من جانب جميع الأطراف المعنية. فالبديل هو رؤية الشرق الأوسط يغرق ثانية في حلقة مفرغة من العنف والفضى.

السيد بدر محمد العوضي (الكويت): تعتبر قضية الشرق الأوسط من أهم القضايا الدولية التي تستقطب اهتمام الدول الأعضاء كافة. وإن ذلك يعود إلى أهمية هذه المنطقة لاستتباب الأمن والسلم الدوليين. وقد عانت شعوب منطقة الشرق الأوسط ولسنوات عديدة من ويلات الحروب وعدم الاستقرار وغياب الطمأنينة والثقة، الأمر الذي أدى إلى بعثرة جهود التنمية والسلام واستبدالها بجهود التسابق نحو بناء الترسانات العسكرية والتحفز نحو الدخول في حرب تلو الأخرى وهدم كافة

تحتلها، دون قيد أو شرط، والعمل بالحفاظ على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وإن الكويت ستقف دوماً مع أشقائها في لبنان حكومة وشعباً بمطالبة إسرائيل بالانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان، ولتحقيق آمال وتطلعات الشعب اللبناني للعيش مع بقية شعوب المنطقة بطمأنينة واستقرار. لقد حان الوقت لكي يعطى لبنان الفرصة الحقيقية لمواصلة دوره المعهود في ترسيخ دعائم التنمية والتقدم الشامل في المنطقة.

لم يعد أمام شعوب المنطقة العربية أي خيار استراتيجي غير السلام العادل والدائم والشامل. إلا أن الحكومة الإسرائيلية تعمل بكل ما في جهدها لإحباط شعوبنا وتبديد آمالهم في تحقيق السلام الحقيقي. لقد حان الوقت لأن تدرك إسرائيل أنها إذا ما أرادت العيش باستقرار، فيجب أن تراعي حقوق الآخرين وتلتزم بالاتفاقات المعقودة، وتظهر النوايا الحسنة، وتتحاشى الاستفزاز وتتعامل مع القضايا برأي مستنير لا يؤدي أطرافاً أساسية في معادلة السلام في الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أؤكد موقف الكويت الثابت في دعم العملية السلمية في المنطقة من منطلق إيماننا الكبير بأن السلام هدف يستحق العناء والصبر لما له من انعكاسات إيجابية ستلقي بظلالها على شعوب الدول العربية المتلهفة للسلام الدائم، السلام الصادق، السلام الذي يجلب معه خيرات التنمية والازدهار والاستقرار.

السيد سيلم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعتبر تركيا عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في الماضي القريب، أهم تطور إيجابي في البيئة السياسية الهشة لتلك المنطقة. وقد علقنا آمالاً عريضة على أن تضمن مستقبلاً يزداد فيه السلام والرخاء في الشرق الأوسط برمته. ولهذا السبب بعينه، نشعر اليوم بإحباط شديد بسبب التحول غير المتوقع للأحداث الذي أدى إلى توقف عملية السلام وإلى الحالة الراهنة غير المقبولة.

وقد أعلن وفد بلادي من نفس هذه المنصة قبل عام بالضبط أن عدم الوفاء بالالتزامات، والإرهاب، والحرمان الاقتصادي، هي العقبات الرئيسية الثلاث التي تقف في طريق عملية السلام. ولم يتغير شيء أثناء هذه الفترة.

في السنة التي انقضت كانت الحالة الخطيرة والمتدهورة في الشرق الأوسط موضوعاً لسلسلة من

وما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتبع وتنفذ سياساتها القديمة المناهضة للقوانين والأعراف الدولية، ومن جعلتها فرض سياسة الحصار والعقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني والاستمرار في ضم القدس العربية وتهويدها بهدف تغيير الطبيعة الديموغرافية للمدينة المقدسة التي تعتبر لب النزاع الإسرائيلي - العربي.

لقد تابعنا خلال العام الحالي تعنت إسرائيل في الاستجابة للإرادة الدولية لوقف سياسة الاستيطان التي تتبعها في القدس الشرقية، ولا سيما إصرارها على بناء مستعمرة جبل أبو غنيم في جنوب مدينة القدس الشرقية، والذي أدى إلى إصدار الجمعية العامة أربعة قرارات بشأنها. ونكرر هنا موقفنا المؤيد لعقد مؤتمر للأطراف السامية في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وبأسرع وقت ممكن.

وإننا ندعو في هذا المقام راعيي السلام إلى بذل مزيد من الجهود لإحياء العملية السلمية من أجل التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية. ونرحب في هذا الصدد، بالجهود الأخيرة التي بذلتها وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة مادلين أولبرايت في مجال تحريك المفاوضات القائمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية نحو التقدم. ونحيي جهود وزير الخارجية الروسي أيضاً في هذا المجال.

لا بد أن تدرك إسرائيل أن عملية السلام عملية متكاملة لا يمكن فصل حلقاتها المترابطة عن بعضها البعض. لذلك تؤكد الكويت على أهمية الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، فهذا أمر جوهري لضمان نجاح عملية السلام في المنطقة. كما أن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان هو محل الاختبار لصدق نوايا إسرائيل في رغبتها بالسلام العادل والشامل والدائم. ولا بد أن تتم عملية التفاوض في إطار العملية السلمية على أساس صدق النوايا واحترام حقوق الآخرين والشعور بالاطمئنان من قبل جميع الأطراف. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد موقف الجمهورية العربية السورية الداعي لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها.

كما لا يفوت الكويت أن تؤيد موقف لبنان في التمسك بضرورة تنفيذ إسرائيل جميع بنود قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) والانسحاب من الأراضي اللبنانية التي

أخرى على الضرورة القصوى لتخلي البلدان التي تدعم الإرهاب فوراً وبصفة مطلقة عن هذا المسار. ونحث هذه البلدان بإخلاص على الامتناع عن استخدام بلية زماننا هذه كوسيلة لتحقيق مصالحها. إن سياسة الإرهاب تركز على دماء وأشلاء الأبرياء. وبالتالي نتوقع أن تبذل جميع البلدان كل ما في وسعها على المستويات الثنائي والإقليمي والدولي لتدعيم بل وللمساهمة في مكافحة الإرهاب.

ثمة قضية أخرى تتسبب في قلقنا هي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. إن تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها لا يزال من الأهداف الهامة الأخرى. فالحرمان والفقر مشكلتان خطيرتان يجب التغلب عليهما قبل أن يمكن تهيئة جو مؤات يسمح بازدهار عملية السلام. وإن سياسات الإغلاق مضرّة بصفة خاصة في هذا الصدد. ولن تحل روح التعاون محل الشعور الحالي بالإحباط والعداوة إلا عند تحقيق مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. والدعم الملموس الذي يقدمه المجتمع الدولي في شكل مساعدات اقتصادية ومالية وتقنية إلى الشعب الفلسطيني له أهمية قصوى في الظروف الحالية.

وتركيا، بوصفها بلداً من بلدان المنطقة، تريد، بل تدعم بقوة، إيجاد تسوية سلمية ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط تقبلها جميع الأطراف. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام تركيا بمساعدة عملية السلام بكل طريقة ممكنة وبالإسهام في الجهود التي تستهدف تحقيق المصالحة في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدعم بلادي دائماً الكفاح العادل للشعب الفلسطيني، ونحن على استعداد للإسهام في كل المبادرات الهادفة لإيجاد تسوية تركز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأود أيضاً أن أؤكد من جديد موقف حكومة بلادي إزاء الحالة في لبنان. إننا نعلق أهمية كبرى على المحافظة على استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. ونؤكد على أهمية التنفيذ الكامل والصارم لاتفاق الطائف من قبل كل الأطراف المعنية، كما نؤكد من جديد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إن السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط لن يبنّى إلا على حقوق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الوجود داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً.

جلسات مجلس الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. ومن المؤسف أنه على الرغم من المناشدات القوية من جانب المجتمع الدولي، وأهمية القرارات المتخذة، لم تتحقق إنجازات مرضية وقاطعة حتى الآن.

وأنشطة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، التي تتحدى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، لا تزال تعرقل عملية السلام. وقد حثت حكومتنا الحكومة الإسرائيلية طيلة الأشهر القليلة الماضية على الوفاء بالتزاماتها بوضع حد لإنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والفلسطينيون والإسرائيليون إذ يسلمون بأنهم شركاء في هذه العملية، يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لتوفير الطمأنينة وبناء الثقة المتبادلة.

وفي ضوء التاريخ الطويل والمثير لقضية الشرق الأوسط، ندرك أننا تمام الإدراك أن هذا لن يتحقق بسهولة. فهو يتطلب بعد النظر والحكمة من الزعماء، وحسن النية والتضحية من الشعوب. وفي هذا الصدد، نتابع باهتمام وبأمل كبيرين الاتصالات المباشرة التي جرت مؤخراً بين الأطراف والجهود الجديدة لبث الحياة من جديد في عملية السلام.

لقد تقدمت عملية السلام حتى الآن من خلال المفاوضات الثنائية. وقد يكون من السليم كذلك أن نعتبر أنه سيثبت مرة أخرى أن المفاوضات الثنائية هي الوسيلة السلمية الوحيدة للخروج من الأزمة الحالية. وعلى أي حال، ينبغي لإسرائيل أن تسلم بأن شركاءها في عملية السلام لا يستطيعون مواصلة التفاوض في الوقت الذي يشاهدون فيه أنشطة الإنشاءات الإسرائيلية تجري في نفس الأرض التي تشكل الموضوع الرئيسي للمفاوضات. فلكي تجري هذه المفاوضات في جو مؤات وبنية حسنة، يجب وقف كل أنشطة المستوطنات في الأراضي المحتلة ابتداءً أولاً وقبل كل شيء بمشروع جبل أبو غنيم. ويجب احترام كل الالتزامات التي قطعها الجانبان. وعندها فقط يمكن تحريك عملية السلام قدماً على الطريق المرسوم لها.

وفي الوقت ذاته، يجب ألا يشك أحد في أن الإرهاب تهديد أساسي للسلام. وقد شهدنا كيف يستخدم عمداً لتخريب جهود السلام. وأعداء السلام في منطقتنا لا يترددون في المشاركة في عمليات العنف والإرهاب بغرض عرقلة التصالح وزعزعة الاستقرار. ونؤكد مرة

الذكر ولقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وينبغي استمرار دعم حق الفلسطينيين في وطنهم، وينبغي إنهاء معاناتهم.

لا بد من دليل عن المضي قدما في عملية السلام. ومن الضروري جدا عدم السماح بتكرار عمليات التأخير. ويجب تنفيذ الاتفاقات بالكامل. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي لتقديم زخم متجدد وتشجيع العملية.

إننا نقدر جهود جميع البلدان المهمة التي نشطت في مساعدة العملية. وأؤكد للجمعية أن بروني دار السلام ستواصل بذل جهودها الداعمة التي تسهم في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. ونعني بهذا تقدما حقيقيا من خلال تسوية يتفاوض عليها.

السيد بوهيفسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): على مدى الخمسين عاما الماضية اضطلعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بجهود عديدة لتسوية مختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تبين أنه الأصعب حالا والأكثر تشعبا في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية. والجهود الدولية العديدة التي بذلت لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط في مختلف مراحلها مرت بنجاحات وإخفاقات، بانتصارات وهزائم. إلا أن الأمل في تحقيق شيء أفضل بقي قائما.

نحن نرى أن عملية السلام وصلت الآن أخطر مرحلة من المراحل التي مرت بها في السنوات الأخيرة. فالتدهور المطرد في حالة قضية فلسطين - المشكلة الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي - بلغ أدنى مستوى. وفي أثناء هذا العام، شهدنا بقلق عميق تكرار دورات العنف والتفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية، التي أودت بحياة المئات من المدنيين الأبرياء. ولا نريد أن تستمر هذه التطورات إلى ما لا نهاية.

ذات مرة قال حكيم فأصاب القول إنه بعد أن يسقط المرء إلى أسفل الهاوية فلا خيار أمامه سوى أن ينهض ويصعد مرة أخرى. وبالمثل، لا بد لأطراف الصراع في الشرق الأوسط من التغلب على أزمة العداء الحالية ومحاولة تحقيق الانفراج الذي طال انتظاره. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بالامتثال لأحكام الاتفاقات التي وقعت في مؤتمر السلام في مدريد وفي اتفاقات أوسلو، وينبغي أن يتم ذلك على نحو يتمشى تماما مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وأي خروج من جانب

من الجلي أننا نمر بنقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط. وهناك تحد ضخم ينتظرنا لتضميد الجراح، وتحقيق المصالحة، وبناء مستقبل آمن ومزدهر للفلسطينيين والإسرائيليين والشعوب الأخرى في المنطقة. وفي نفس الوقت، تحوم في أفق غير بعيد المخاوف الراسخة الجذور، والافتقار إلى الثقة المتبادلة، والتهديدات الفعلية لعملية السلام. ونعتقد أنه لا يزال من المستطاع لزعماء المنطقة وشعوبها وبلدانها أن يختاروا الخيارات الصحيحة وأن يتصدوا لهذا التحدي.

وحكومة بلادي تناشد مرة أخرى جميع الأطراف المعنية بذل قصارى جهدها لكي تعطي زخما جديدا لعملية السلام ولكي تدفعها قدما صوب هدفها.

السيدة باسميله (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفدي أن ينضم إلى الآخرين في مناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال. لقد اقتنعنا منذ مدة طويلة أنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط دون إعادة الأراضي المحتلة - الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان. وقد أكد المجتمع الدولي مرارا وتكرارا أنه لا يمكن حل أزمة الشرق الأوسط إلا بالتمتع الكامل للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير.

لقد سررنا في البداية لرؤية عملية السلام تمضي قدما. ولكن القلق يراودنا اليوم مرة أخرى. فقد تسببت أحداث هذا العام بإصابة زخم عملية السلام بانتكاسة كبيرة. فإسرائيل غير متجاوبة في تنفيذ اتفاقات السلام التي وقّعت في مدريد في عام ١٩٩١ وفي أوسلو في عام ١٩٩٣. وقرار إسرائيل القاضي بإنشاء مستوطنات يهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتوسيع المستوطنات الموجودة يتعارض وروح هذه الاتفاقات. كما أنه يترك أثرا خطيرا على السمات الثقافية والتكوين الديموغرافي للمناطق المعنية، بما فيها القدس الشرقية.

إن هذه التطورات، بما لها من آثار ضارة على ثقة الشعب الفلسطيني وعلى منطقة الشرق الأوسط، هي الأكثر مدعاة للقلق. فالثقة المتبادلة حيوية للتعايش السلمي. وفي هذا السياق نود أن نعرب مرة أخرى عن رغبتنا في أن نرى إسرائيل تسهم بإيجابية في تحقيق حل عادل وشامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نرى إسرائيل تمتثل بالكامل للاتفاقات السالفة

لبنان في توفير المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين الذين يعانون، وكذلك دورها في اتخاذ تدابير لحمايتهم، لا يمكن المبالغة في التشديد عليهما. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على استعداد أوكرانيا للمساهمة بالأفراد، وبمستشفى عسكري على وجه الخصوص، لعملية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

ونظرا لهشاشة عملية السلام، نحن متأكدون من أنه ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته أن يعمل بفعالية للحيلولة دون حدوث أي تدهور في الحالة في المنطقة. ولذلك، تشعر أوكرانيا بعميق الامتنان من التقارير التي تفيد بانخفاض حدة التوتر الذي نتج عن الأزمة الأخيرة بين القيادة العراقية ولجنة الأمم المتحدة الخاصة.

وفي هذا الصدد، نشني على الجهود الكبيرة والنشطة التي يبذلها راعيا عملية السلام لنزع فتيل النزاع الكامن. وأوكرانيا تؤمن إيمانا قويا بأن تنفيذ العراق غير المشروط لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو وحده الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى رفع الجزاءات الحالية التي فرضتها الأمم المتحدة على ذلك البلد.

ومع ذلك، لا يجوز للمجتمع الدولي أن يغفل عن الحالة الإنسانية الحرجة السائدة في العراق، والنتيجة من فرض الجزاءات. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام مؤخرا إلى مجلس الأمن بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء، والتي تتوخى السماح للعراق بزيادة مبيعاته من النفط، والحصول على سلع إنسانية إضافية. وغني عن القول إن هذه التدفقات الإنسانية يجب أن تسلم إلى المحتاجين إليها تحت إشراف الأمم المتحدة.

ختاما، يحدونا صادق الأمل، وقد أوشك هذا القرن على نهايته، في أن يتسنى، في نهاية المطاف، التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط التي طال أمدها.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، ما زالت أزمة الشرق الأوسط تشكل محور انشغال المجتمع الدولي، وتدرج في جدول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن، اللذين اتخذوا العديد من القرارات بشأن هذا الموضوع، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٩٧

الأطراف على التزاماتها السابقة قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن التكهّن بها، وهي عواقب غير مرغوب فيها.

ويرى وفدنا أن قيام تعاون أوثق بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية في ميدان مكافحة الارهاب، مع تنفيذ اتفاقات أوسلو والخليل، من شأنه أن يساعد على المضي قدما إلى محادثات الوضع النهائي. ويحدونا الأمل أيضا في أن يتوصل الطرفان في النهاية إلى حل مقبول لكليهما لمشكلة مستقبل مدينة القدس المقدسة، وهي مشكلة تنطوي على تحد ومؤلمة جدا.

نحن نرى أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال إن لم يدعم بتدابير مناسبة في ميدان نزع السلاح، لا سيما إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل المتراكمة في المنطقة. وهذا هو سبب انضمام وفد أوكرانيا كل عام إلى توافق الآراء في اللجنة الأولى بشأن القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تشكل العلاقات الإسرائيلية الأردنية عنصرا هاما في عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، رحبت أوكرانيا بتوقيع البلدين معاهدة سلام، في عام ١٩٩٤، مهدت الطريق لوقف إطلاق النار، واتفاق الطرفين على الحدود الدولية، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وقيام تعاون اقتصادي وتعاون في مكافحة الارهاب، وإعطاء دور خاص للأردن في رعاية المقدسات الإسلامية في القدس. إن تطبيع العلاقات بين هذين البلدين ربما يعطي مثالا مشجعا للبلدان الأخرى في المنطقة لإيجاد لغة سلام مشتركة.

كما أن مساري المفاوضات الإسرائيلية السورية والإسرائيلية اللبنانية حلقتان لا يستغنى عنهما في أية تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط. ونحن نعتقد أن مشكلة الجولان السوري، الذي تصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون الكئيبة لاحتلاله، ستسوى في محادثات سلام بين الطرفين تستأنف من النقطة التي وصلت إليها في وقت سابق نتيجة لسياسة توفيقية.

لا نستطيع أن نتخذ موقف اللامبالاة إزاء حالة العلاقات الإسرائيلية اللبنانية الحالية؛ كما لا نستطيع أن نخفي قلقنا إزاء الحالة الإنسانية الحرجة في جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، إن دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

والأردن، والانعقاد الناجح للمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية في الرباط والقاهرة وعمان والدوحة، إلى تعزيز توقعات المجتمع الدولي.

ومع التقدم الهام الذي أحرز في السنوات الأخيرة على الطريق المؤدي إلى السلام، كنا محقين في إيماننا وأملنا بأن يستهل الشرق الأوسط أخيراً، قرب نهاية هذا القرن، حقبة من السلام والاستقرار، من خلال تصالح قلوب وعقول شعوب المنطقة.

ومع ذلك، فعندما نتفحص الحالة الراهنة على أرض الواقع، ونلمس هشاشة عملية السلام، يبدو لنا أن هذا الموعد مع التاريخ قد فات.

ولكن رفض إسرائيل، والعراقيل التي تخلقها لتتهرب من الالتزام بتعهداتها بموجب اتفاقات السلام، وسياساتها غير القانونية في استيطان الأراضي العربية في فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، والإغلاق المتكرر للأراضي، وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وسوء معاملة السكان، والأعمال الاستفزازية التي يمارسها المستوطنون ضد المدنيين الأبرياء، كل هذا ضاعف من مشاعر الإحباط وولد الشك وعدم الثقة. وهذا الوضع المتأزم يلحق الضرر بعملية السلام، وفي النهاية سيكون مبرراً لكي يثبت أعداء السلام أنهم على حق.

أما آخر محاولة لتهوديد القدس الشرقية، ببناء مستوطنة يهودية جديدة على أرض عربية في جبل أبو غنيم - في مكان له قيمة رمزية كبيرة - فهي تمثل استفزازاً متعمداً، في ضوء القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية.

وبغية تهدئة الحالة وضمان الالتزام بالسلام، يجب على إسرائيل أن تنفذ جميع القرارات المتخذة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة، والاتفاقات المبرمة في سياق عملية السلام.

ولا يزال بلدي، السنغال، على اقتناعه العميق بأنه ما من سلام يمكن تحقيقه إلا إذا كان قائماً على الشرعية الدولية، وعلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى المبادئ الأساسية التي أرستها اتفاقات مدريد وأوسلو وطابا، والتي كرست مبدأ الأرض مقابل

(١٩٨١)، التي كان من المفروض أن توفر الأساس والإطار لحل دائم لمشاكل المنطقة.

وعلى الرغم من هذه القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي، والجهود العديدة المبذولة، لا تزال الحالة هشة ومحفوفة بالمخاطر في هذا الجزء من العالم.

وقد أدى مؤتمر مدريد، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، ولأول مرة في تاريخ المنطقة، إلى تحسن كبير في الحالة، بفتحه الطريق أمام المفاوضات المباشرة بين العرب والإسرائيليين.

آنذاك، كانت لدينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، آمال مشروعة في قدوم عهد من السلام الحقيقي في الشرق الأوسط.

وكنا نظن، وعن صواب، أن تلك الأرض العريقة التي كانت ملتقى الحضارات ومهد الأديان السماوية، والتي كانت دوماً تعلم الناس التسامح، ستعيد اكتشاف رسالتها القديمة قدم الدهر والداعية إلى الاستقرار والتعايش والشراكة التعاونية.

وكنا نظن، وعن صواب أيضاً، أن تطلعات شعب فلسطين إلى تقرير المصير وبناء دولته الوطنية ستتحقق في نهاية المطاف.

واعتقدنا، وكنا محقين في ذلك، أن مسألة القدس الشريف، مدينة السلام والتعايش السلمي سيتسنى حسمها.

واعتقدنا، وكنا على حق، أن اللاجئين الفلسطينيين سيتمكنون من العودة إلى قراهم ومدنهم معززين بكرمين، أو أنهم سيعوضون عما فقدوه من ممتلكات.

وأخيراً، كنا نظن، وعن حق، أن إسرائيل، داخل حدودها الآمنة المعترف بها دولياً، ستبدأ في سحب قواتها من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان ومرتفعات الجولان، لكي تدخل عهداً من التعايش الآمن مع جيرانها العرب، في إطار من الشراكة التي تخدم مصالح الجميع.

لكل تلك الأسباب، بادرنا، بالإجماع، إلى تشجيع ودعم وصياغة عملية السلام المكرسة في إعلان المبادئ والاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما أدى توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل

لقد تناول وفدي، مع وفود أخرى، هذه المسألة باستفاضة في هذه الجمعية في مناسبات سابقة، بما في ذلك في المناقشات التي جرت في الأيام القليلة الماضية. ومع ذلك، من الضروري التأكيد مجدداً على نقطة من أهم النقاط، هي أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس مفاوضات تستند إلى الثقة، التي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا احترمت الأطراف المعنية الالتزامات التي تعهدت بها رسمياً.

وحتى في الوقت الذي يركز فيه المجتمع الدولي على الجهود لإعادة عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية إلى مسارها، من الضروري إيلاء أهمية مماثلة للمسارين الآخرين، المسار اللبناني - الإسرائيلي والمسار السوري - الإسرائيلي، اللذين يشكلان جزأين لا يتجزآن من عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط.

من الواضح أن احتلال إسرائيل المستمر لجنوب لبنان يشكل واحداً من العوائق الرئيسية أمام التسوية الشاملة لمسألة الشرق الأوسط. والانتهاك الصارخ لسيادة دولة مستقلة عضو في هذه المنظمة من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية يكذب تأكيد إسرائيل نواياها السلمية تجاه لبنان. وادعاء إسرائيل المتكرر وتبريرها لوجودها العسكري هناك غير مقبولين تماماً ولن يكفلاً سوى الأعمال العدائية المستمرة بين إسرائيل ولبنان بدلاً من تحسين آفاق السلام. وقد أقر ممثل إسرائيل نفسه في هذه الجمعية قبل يومين التكلفة السياسية والعسكرية التي تحملتها إسرائيل في الحربين الصغيرتين اللتين خاضتهما في لبنان. وإلى جانب التكلفة التي تحملتها إسرائيل، كانت النتائج أكثر دماراً للبنان، سواء فيما يتعلق بالممتلكات التي أضررت أو بالأرواح البشرية التي أزهقت.

إن سلسلة الاعتداءات العسكرية التي قامت بها إسرائيل على مدن وقرى عديدة في لبنان في العام الماضي وهذا العام، بما في ذلك مخيم اللاجئين في قانا التابع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أسفرت عن موت أبرياء كثيرين، وجرح المئات من المدنيين، وهدم المنازل والممتلكات وتشريد الآلاف من سكانها. ومشاكل المشردين، التي نشأت على أثر هذه الاعتداءات، وضعت عبئاً إضافياً على الحكومة اللبنانية، حتى وهي تصارع من أجل أداء المهام الضخمة المتعلقة بإعادة البناء الوطني فيما بعد الحرب، التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يمد دعمه لها أيضاً. وماليزيا تؤكد مجدداً التزامها القوي بسعي لبنان

السلام وحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي إقامة دولة.

وتطبيق نفس مبدأ الأرض مقابل السلام، يمكن أن يوفر أساساً مقبولاً للمفاوضات الثنائية بين إسرائيل وسوريا من جهة، وبين إسرائيل ولبنان من جهة أخرى، إلى جانب آفاق أكثر مؤاتاة على طريق السلام. والسנغال، بالتالي، تدعو الأطراف المعنية إلى التفاوض على تدابير لبناء الثقة، لإحياء فرص السلام، من أجل تحرير الجولان السوري والجزء المحتل من لبنان.

وتشجيعاً لبزوغ فجر عهد جديد من السلام في الشرق الأوسط، يود وفد بلدي، في الختام، أن يشدد على ضرورة أن يكون راعياً لعملية السلام أكثر التزاماً باعتماد تدابير لبناء الثقة، وقبل كل شيء، باعتماد مبادرات لإنعاش عملية السلام، ومن ثم إنقاذ السلام في الشرق الأوسط.

السيد حاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
من المؤسف تماماً أن الحالة في الشرق الأوسط ظلت متوترة وغير مستقرة بسبب النزاع العربي - الإسرائيلي الذي لم يحل بعد. إن دائرة العنف والأعمال العدائية المطولة، كنتيجة مباشرة لاحتلال إسرائيل غير المشروع المستمر للأراضي العربية، تسببت في معاناة ومشاق سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة لشعوب المنطقة، بما في ذلك فقد أرواح بشرية. وأبقت المنطقة في حالة ركود، وحرمت سكانها من التمتع بالمنافع الكاملة للتنمية.

إن التوقيع على اتفاق مدريد في ١٩٩١ أثار آمالاً في تحقيق تقدم نهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي. والتوقيع على الاتفاقات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين أدى، في جانبه الأهم، إلى إخضاع عدد من المدن في الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية، وكان آخرها الخليل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومما يؤسف له أن قرار الحكومة الإسرائيلية الإفرادي الصادر في أوائل هذا العام ببناء مستوطنة يهودية جديدة في القدس الشرقية أقحم عنصراً جديداً مثيراً للنزاع إلى حد كبير في عملية السلام غير المستقرة. وسياسة المستوطنات، إلى جانب سياسات تمييزية وعقابية واضحة أخرى تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، أدت تقريباً إلى حرق عملية السلام عن مسارها.

(د - ٢)، تقسيم فلسطين، ودعت إلى إنشاء دولتين مستقلتين يهودية وعربية. ودعت أيضا إلى إنشاء نظام دولي خاص للقدس. وطوال سنوات عديدة ظلت منظمنا، وهي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي، تبذل جهودا نشطة لتسوية نزاع الشرق الأوسط، الذي منع تحقيق تطلعات شعوب المنطقة الطويلة الأجل في العيش في سلام ورخاء.

ووفد بيلاروس، إذ يلاحظ الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، يؤمن بحق شعوب المنطقة الخالص في التعايش السلمي في مناخ يسوده الاحترام المتبادل والأمن. وأي انحراف، وإن كان طفيفا، عن التنفيذ الكامل الحسن التوقيت لإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت واتفاقات التنفيذ التالية ليس من شأنه سوى تأجيل التمتع بتلك الحقوق وإبطاء عملية السلام.

وفي هذا الخصوص، لا يسعنا إلا أن نشعر بقلق بالغ بشأن التوقف الجاري في تسوية الشرق الأوسط. وإن التوقيع على بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وإنشاء ثماني لجان فرعية ثنائية إسرائيلية - فلسطينية في بداية شهر شباط/فبراير من هذا العام للنظر في المسائل البارزة خلال الفترة الانتقالية، والإفراج عن نساء فلسطينيات محتجزات، أثارت لدينا الأمل في تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف وفي تهيئة ظروف مواتية لمحادثات الوضع النهائي.

ونأسف لأن هذه الآمال لم تتحقق. فالمرحلة الجديدة للأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وما تلى ذلك من ظهور الجماعات المتطرفة والتصعيد الشامل للتوتر في المنطقة، قوضت هذا الاتجاه الإيجابي.

في ظل هذه الظروف بالغة الصعوبة من الضروري على نحو جازم أن يحجم الطرفان عن اتخاذ أية تدابير انفرادية يمكن أن تترك أثرا سلبيا في عملية التفاوض. وينبغي للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أن يبذلا كل ما في وسعهما لاستعادة الثقة المتبادلة وإحياء الحوار من أجل تحقيق السلم، وأن يحزرا معا تقدما مطردا طيلة الفترة الانتقالية إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة.

إلى السلم والأمن وإلى إنهاء احتلال إسرائيل لجزء من أراضيها الخاضعة لسيادتها. ولقد كان على الحكومة الإسرائيلية أن تدرك الآن أن سلمها وأمنها على الأمد البعيد يمكن ضمانهما على أفضل وجه لا عن طريق الإبقاء على حاميات عسكرية على تراب لبنان، وإنما ببناء علاقة تعاون بناءة مع جيرانها، تقوم على احترام كل منهما لسيادة الأخرى وسلامة أراضيها.

إن التفاهم الذي توصل إليه بين الرئيس الأسد رئيس سوريا ورئيس وزراء إسرائيل الراحل رابين في حزيران/يونيه ١٩٩٥ كان تقدما تاريخيا هاما في عملية السلام بين سوريا وإسرائيل. وللأسف، إن ما كان يعتبر تطورا إيجابيا هاما يمكن أن يؤدي إلى حل نهائي لمسألة مرتفعات الجولان المحتلة التي استولت عليها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، انقلب إلى فشل ذريع في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء رابين والنهج المتشدد الذي تلا ذلك الذي اتخذته حكومة الليكود، مما أدى بالتالي إلى تعطل الآفاق المبشرة بالتوصل إلى تسوية ممكنة للنزاع السوري - الإسرائيلي.

ويحدو وفد بلادي الأمل أن يكون بالإمكان استئناف الاتصالات الجادة بين الجانبين السوري والإسرائيلي في وقت مبكر حتى يتسنى استئناف حوار كامل بناء بينهما. ونحن نعتقد أنه لا يمكن إلا عن طريق استئناف ذلك الحوار بين الجانبين أن تظهر آفاق تسوية سياسية نهائية للنزاع. إلا أن ماليزيا تعتقد بأن الأساس الوحيد لتسوية دائمة بين سوريا وإسرائيل سيكون انسحاب جميع القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان المحتلة وعودة تلك المرتفعات إلى سوريا، بما يتفق مع ما تضمنه قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

لقد دعت ماليزيا باستمرار إلى تحقيق السلم والأمن الشاملين في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية المحتلة. ونحن نعتقد بأنه إلى أن يتحقق السلام في آخر الأمر، فإن الأمم المتحدة، كونها المنظمة العالمية المعنية، في جملة أمور، بصيانة السلم والأمن الدوليين، ينبغي لها أن تبقي المسألة قيد نظرها.

السيد لايتسيناك (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): قبل ٥٠ عاما قررت الجمعية العامة، بالقرار ١٨١

المسارين الإسرائيلي السوري، والإسرائيلي اللبناني. ونأمل أن يستأنف الحوار بين إسرائيل وسوريا على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، والانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية ونزع سلاح الجولان السوري.

والتحرك الإيجابي على مسار المفاوضات اللبنانية يمكن أن تكون له أهمية كبيرة لتحقيق تسوية شاملة. ونأمل أن تتمكن في المستقبل القريب من التطلع إلى بدء مفاوضات بين الطرفين تؤدي إلى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ختاماً، يود وفد بيلاروس أن يعرب عن التزامه الراسخ بالتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط على أساس صيغة الأرض مقابل السلام المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مع الاحترام الكامل لحقوق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دولياً.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): كان العام الماضي عاماً صعباً لعملية السلام في الشرق الأوسط. فلم نشهد سوى علامات قليلة على تحسن ملموس، واليوم نواجه حلقة مفرغة من اليأس. يجب أن ندرك أن عملية السلام التي انطلقت وسط آمال كثيرة في مدريد في ١٩٩١، تتهددها الآن أخطار جسيمة.

وفي هذا السياق تشارك الأرجنتين في هذه المناقشة لبحث الأطراف على عدم التخلي عن طريق المفاوضات الذي بدأت السير عليه معاً. وينبغي لها جميعاً أن تجدد التزامها بالسلام وأن تستأنف الحوار الصريح والمفتوح. ونرى أن هذه هي الوسيلة المنطقية الوحيدة لحسم النزاع. ونشجع جهود مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة ونثق في أن اجتماعاتها المقبلة مع رئيس الوزراء نتانياهو في باريس ومع ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية في جنيف ستعطي زخماً إيجابياً للمفاوضات.

ونثق في أن مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو جوهر عملية المفاوضات برمتها، يضع معياراً معقولاً وإيجابياً لحسم هذا النزاع الذي طال أمده بطريقة عادلة وشاملة ودائمة، ونحث الأطراف المعنية على أن تنفذ بحسن نية وعلى أساس احترام هذه المبادئ، الالتزامات التي تم

وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة وفقاً للقرار ٢٦/٥١ بشأن الشرق الأوسط:

"... لهذه الغاية، ينبغي أن تمتنع إسرائيل عن اتخاذ إجراءات انفرادية يكون أثرها استباق نتيجة المحادثات، وينبغي ألا تدخر السلطة الفلسطينية وسعاً في مكافحة الإرهاب مكافحة فعالة". (A/52/581، الفقرة ٨)

وفد بيلاروس يتشاطر ذلك الرأي. ومن الواضح أن ما هو مطروح اليوم على جدول الأعمال هو الحل الفوري للمسائل التي يمكن أن تساعد على استعادة الثقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، مثل عملية الانتشار الجديدة للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفتح مطار وميناء غزة وتخفيف القواعد التي تقيد نقل السلع الفلسطينية وضمان المرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونؤكد بصفة خاصة على ضرورة بذل جهود نشطة من جانب الأطراف المعنية لمكافحة الإرهاب مكافحة فعالة بغية تطوير التعاون العملي الوثيق والكامل في مجال الأمن. إن الإرهاب عقبة خطيرة جداً في طريق السلم في الشرق الأوسط. وجمهورية بيلاروس تدين دون تحفظ الإرهاب والتطرف السياسي بجميع أشكالهما. ونرى أن اللجوء إلى هذه السبل لا يمكن أن يعزز تحقيق أي هدف نبيل، أي كان هذا الهدف.

ويعرب وفد بيلاروس عن قلقه إزاء الانخفاض الحاد في مستويات المعيشة بين الفلسطينيين نتيجة لتوقف عملية السلام في الشرق الأوسط. إن تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني يمكن أن يؤدي إلى حالة متفجرة تجعل تحقيق السلم بعيد المنال. إننا ندعو الدول المانحة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى مضاعفة جهودها للمساعدة في تعزيز الهياكل الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية لتخفيف الحالة الراهنة هناك في أقرب وقت ممكن.

من الواضح أن السلم الحقيقي في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من غير إحراز تقدم ملموس على

تجاه فلسطين، ولها دور إيجابي تضطلع به في النهوض بحل سلمي. ومساهمات الأمم المتحدة على مدى ٥٠ سنة الماضية لا يمكن إنكارها، سواء من خلال عمليات حفظ السلام وبرامج تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، أو من خلال الالتزام الشخصي لأمثاتها العامين بقضية السلام.

وتؤيد الأرجنتين وستواصل تأييد العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وذلك عن طريق المشاركة في عمليات حفظ السلام كما فعلت طيلة سنوات عديدة، ومؤخراً جداً من خلال مبادرات "ذوي الخوذ البيض".

ومن المهم تحقيق تقدم متزامن على جميع مسارات عملية السلام. لذلك، ترى الأرجنتين أن من الأمور الأساسية أن تستأنف محادثات السلام بين سوريا وإسرائيل التي كانت قد توقفت في شباط/فبراير ١٩٩٦. كما لا يمكننا أن نخفي قلقنا البالغ إزاء الحالة في الجنوب اللبناني. وتؤكد الأرجنتين من جديد التزامها بالسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي، والسيادة الكاملة للبنان وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد كانت اتفاقات مدريد عام ١٩٩١ خطوة تاريخية أدت إلى حدوث تغيير عميق في التوقعات. ف لأول مرة منذ سنوات طويلة شعر الرجال والنساء في الشرق الأوسط بالأمل في مستقبل مشترك يسوده السلام والاستقرار والتقدم. ونحن نناشد الأطراف المعنية ألا تحبط تلك التوقعات وأن تشرع مرة أخرى في السير على طريق المفاوضات والحوار والتسامح والقانون.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
خلال استعراض الجمعية العامة للحالة في الشرق الأوسط في العام الماضي، أعرب وفدي عن اغتباطه للتطورات الإيجابية التي كانت قد أسفرت عن توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي أعقبه انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وقيام السلطة الفلسطينية في هاتين المنطقتين، وإعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلي في ست مدن في الضفة الغربية. وقد ولدت هذه التطورات توقعات وآمالاً عريضة فيما بين سكان الأراضي المحتلة بشكل خاص، ولدى المجتمع الدولي بشكل عام، بأن سلاماً دائماً سيتحقق أخيراً في المنطقة. وتعززت هذه التوقعات أكثر بالتوقيع

التعهد بها في مدريد وأوسلو وواشنطن بغية بدء المحادثات بشأن الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن.

إن أنصار أية عملية للسلام هم عادة أطراف في النزاع الذي تريد عملية السلم حسمه. ودور الأنصار يستلزم القيام بواجبات معينة بالإضافة إلى التمسك بموقف حازم إزاء أهمية عدم تغيير مناخ الثقة الذي يمثل شرطاً أساسياً للتقدم في أية مفاوضات.

والقرار الخاص ببناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أثر على عملية السلم وعزز الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. إن ذلك القرار عمل انفرادي يتعارض مع القانون الدولي ومبادئه الأولى المتمثل في حظر اكتساب الأراضي بالقوة. كما أن بناء المستوطنات يستيق نتيجة المفاوضات التي لم تبدأ بعد بشأن الوضع النهائي للأراضي المحتلة. ولهذه الأسباب نحث مرة أخرى على إعادة النظر في هذه التدابير وعلى أن تؤخذ آثارها السلبية في الحسبان، في ضوء حقيقة أن من مصلحة إسرائيل الجوهرية الدائمة أن تعيش في سلام مع جيرانها.

وفي نفس الوقت تدين الأرجنتين على نحو لا لبس فيه جميع أعمال العنف التي ارتكبت على الأراضي الإسرائيلية والتي راح ضحيتها كثير من المواطنين المدنيين. فالإرهاب لا يشكل استجابة فعالة مهما كانت الظروف. واللجوء إليه يعرض للخطر عملية السلام كلية. ولذلك ترغب الأرجنتين في أن تكرر مرة أخرى حق دولة إسرائيل في العيش في أمن داخل حدود معترف بها دولياً دون أن تتعرض لأعمال العنف أو التهديد باستعمال العنف. من المهم على نحو أساسي أن نتجاوز الفترة الصعبة الراهنة وأن ننتقل إلى مرحلة تسمح للأطراف بتحقيق نتائج ملموسة. ونعتقد أن من الأساسي إعادة مناخ الثقة فيما بين الأطراف. فبدون هذه الثقة لا يمكن أن ينجح أي حل توفيقي مهما كان معقولاً ومتوازناً. ويجب تجنب المواقف المتطرفة لأنها لن تؤدي إلا إلى العزلة والإدانة ولأنها تمنع الفلسطينيين والإسرائيليين من أن يصبحوا شركاء في السلم.

لقد كانت المفاوضات الثنائية القوة الدافعة لعملية السلام ونأمل في أن تصبح كذلك مرة أخرى. ومع هذا، فهي لا تستبعد دور الأمم المتحدة، التي تتحمل مسؤولية خاصة

القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما أنشطة الاستيطان، لا يمكن الاعتراف بها مهما طال الوقت.

والواقع أن أي محاولة لتغيير الوضع الديموغرافي والقانوني للقدس قبل مفاوضات الوضع النهائي تتناقض مع نص وروح اتفاقي مدريد وأوسلو. ولن تؤدي عمليات الاستيلاء على الأراضي بالقوة وطرد الفلسطينيين من الأراضي العربية في القدس الشرقية وعمليات الاعتقال والسجن العشوائية للفلسطينيين إلا إلى تقويض الفرضية الأساسية لعملية السلام، ألا وهي مبدأ الأرض مقابل السلام. لذلك، نطالب إسرائيل بأن تستجيب للرأي العام الدولي فتنهى جميع أنشطتها غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ونطالب إسرائيل أيضا بأن تقبل الوجوب القانوني لانتداب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ويشني وفد بلادي على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة على تقريرها المفصل والمنصف الوارد في الوثيقة A/52/131/Add.2.

ويتضمن التقرير وصفا يثير الأسى لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العقاب الجماعي من خلال إغلاق الأراضي المحتلة؛ وقيام المستوطنين الإسرائيليين بتخريب الممتلكات الفلسطينية؛ والتدابير الإدارية العشوائية التي تتخذ ضد السكان العرب في القدس الشرقية بالنسبة لتصاريح البناء؛ والتطبيق المكثف للسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بحقوق الإقامة لسكنة القدس من الفلسطينيين؛ وزيادة القيود على حرية التنقل وما ينطوي عليه ذلك من آثار خطيرة على التعليم؛ والاحتجاز الإداري للأطفال بما يخالف المادة ٣٧ (ب) من اتفاقية حقوق الطفل؛ والإخضاع المستمر للمحتجزين الفلسطينيين لأساليب للتحقيق "تصل إلى حد التعذيب" كما جاء في التقرير؛ واستمرار ظاهرة عدم التوازن في إقامة العدالة بين الأحكام التي تصدر على الفلسطينيين ومثيلاتها التي تطبق على الإسرائيليين.

على البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار في مدينة الخليل في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وفي ظل هذه الخلفية، يعرب وفد بلادي عن بالغ قلقه إزاء التوقف الفعلي في إجراء المزيد من تنفيذ ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت التي قبلت بها دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بحرية. ونشعر بقلق خاص إزاء سياسة الاستيطان التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية. وكما هو معروف تماما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلغاء القيود التي وضعتها الحكومة السابقة على إنشاء المستوطنات منذ عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين، شرعت الحكومة الإسرائيلية في عمليات مصادرة منهجية للأراضي المملوكة للعرب، وتوسيع المستوطنات، وإنشاء الطرق الالتفافية ومقاعل الحجارة. وقد علمنا أنه تم بناء مستوطنات جديدة في قطاع غزة والضفة الغربية بلغ عددها الإجمالي نحو ١٩٤ مستوطنة. وعلمنا أيضا أن من المتوخى التوسع في المستوطنات في الجولان السورية العربية.

ويتمثل أخطر تطور حدث في هذا الصدد في القرار المتخذ في شباط/فبراير من هذا العام ببناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية يهودية في جبل أبو غنيم. وقد أدى هذا المشروع الذي يستهدف استكمال سلسلة المستوطنات الإسرائيلية التي تحيط بالقدس الشرقية التي يسكنها العرب إلى توقف عملية السلام. ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء هذا التطور.

وقد زاد من تفاقم الإحساس بالإحباط الذي سببه بناء المستوطنات قيام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ تدابير أخرى تشمل سحب حقوق الإقامة من المقدسة الفلسطينيين. وقد علمنا في هذا الخصوص أن ما يتراوح بين ٦٠٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ مقدسي فلسطيني مهددون بفقدان حقهم في الإقامة. ومن الواضح أن السياسة الإسرائيلية في هذا الصدد ستؤدي حتما إلى تخفيض عدد السكان العرب في القدس وبذلك يتغير الوضع الديموغرافي على أرض الواقع.

ونود أن نرى الجمعية العامة تؤكد من جديد عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتكرر التأكيد على أن جميع الإجراءات غير المشروعة التي تتخذها إسرائيل في

إن القضية الفلسطينية لب نزاع الشرق الأوسط وهي المقياس الذي يقيس التقدم أو انعدامه في حالة المنطقة كلها. ولذا يسعدنا أن الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، على الرغم من الانتكاسات العديدة، تبذلان تحت رعاية الأمم المتحدة جهوداً عازمة لاستئناف المفاوضات. ونحن نشجعهما، وننوه بحاجة الطرفين كليهما إلى الالتزام بأحكام الاتفاقات التي سبق أن عقدت، وإلى اتخاذ تدابير لتطبيق تلك الأحكام بحسن نية، وبدون تأخير، وفي غضون الإطار الزمني المنصوص عليه في إعلان المبادئ، إلى أن تتحقق تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة، بما فيها القرارات المعتمدة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة لهذه الجمعية.

ونكرر الإعراب عن اعتقادنا بأنه لا بد، في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة، من إحراز تقدم على جميع مسارات المفاوضات. وناشد إسرائيل وسوريا، في هذا الصدد، أن تستأنفا المحادثات على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. وندعو كذلك إلى تجديد الجهود للتوصل إلى أساس مشترك للتفاوض على المسار الإسرائيلي اللبناني، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وسعياً إلى هذا الهدف وكتدبير لبناء الثقة، يجب أن تتوقف الهجمات عبر الحدود.

إن الكسب الذي يمكن أن يعود على بلدان الشرق الأوسط من تحقيق السلام كان موضوع تعليقات كثيرة. وقد رحبنا بسلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي انعقدت سنوياً على مر السنوات الثلاث الماضية. ويؤسفنا أن معظم البلدان العربية قاطعت المؤتمر الأخير في الدوحة، بقطر، بسبب تدهور الحالة في المنطقة. ونأمل أن يستخلص كل من يعينهم الأمر درساً من ذلك وأن يبذلوا قصاراهم لخلق بيئة تؤدي إلى استئناف المشاركة، بشكل موسع، في المؤتمرات القادمة وذلك للمصلحة المتبادلة لجميع بلدان المنطقة، بما فيها فلسطين.

وفي هذا الصدد ننادي بتوسيع نطاق التأييد لدور الأمم المتحدة وبزيادة ذلك التأييد في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين. ونأمل أن يؤدي تعيين شنمايا غاريخان منسقاً خاصاً في الأراضي المحتلة، إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي

هذه النتائج يجب معالجتها عندما توضع تدابير ملموسة لإنعاش عملية السلام في المنطقة. وفي هذه الأثناء نناشد إسرائيل أن تنفذ تدابير من شأنها أن تصون حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة، بما في ذلك، بصفة خاصة، التطبيق الكامل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ذات الصلة.

ونحن نشجع اللجنة الخاصة على مواصلة التحقيق في سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، وتقديم تقارير عنها، ونطلب من الأمين العام، لهذا الغرض، أن يواصل تقديم جميع التسهيلات والمساعدة اللازمة للجنة، للقيام بولايتها.

وفي إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الموقع عليه في واشنطن العاصمة يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، من حكومة دولة إسرائيل ومنظمة تحرير فلسطين، اتفق الطرفان على آلية لعودة الأشخاص المشردين في ١٩٦٧ وأثناء الحروب اللاحقة في الشرق الأوسط. ومما يزعجنا أن العملية المتفق عليها لم تنفذ بعد، مما يجعل عملية السلام أشد تعقيداً.

ونؤكد من جديد حق جميع المشردين في العودة إلى ديارهم أو إلى أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. وندعو، تبعاً لذلك، إلى التعجيل بتنفيذ الآلية المتفق عليها وفقاً للمادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت. وفي هذه الأثناء نطلب من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين، كما نناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات والأفراد أن يسهموا بسخاء لمعاودة الوكالة والمنظمات الأخرى التي تقدم المساعدة للأشخاص المشردين.

إن غانا تأسف شديد الأسف لجميع الأعمال الإرهابية، وتشعر بارتياح لتجديد اتصالات الأمن بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في جهودهما المشتركة لمحاربة الإرهاب. بيد أننا نتوقف للإنذار بأن الأعمال التي تسبب إحباطاً للشعب سبق أن قاسى القمع والحرمان يرجح أن تتسبب في توترات لا ضرورة لها وأن تحض المتطرفين على العنف، كما برهنت على ذلك الأحداث الأخيرة.

السيد نوفيز موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن البند الخاص بمسألة الشرق الأوسط ظل مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة طوال سنوات. واعتمدت قرارات كثيرة في هذه الهيئة في دوراتها العادية والاستثنائية. وللنظر في هذا البند أهمية فريدة ومغزى خاص في هذا العام بسبب الحالة الراهنة في عملية السلام التي تتعثر بالتناقضات والانتكاسات.

ويجد الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أنفسهم أمام لحظة حاسمة في تاريخهم. ولا تزال الجهود الفعلية التي تبذل لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة تتعثر أمام أحداث خطيرة وعدائية تثيرها الدولة المحتلة التي تصر على سياسة العدوان والتهديد ضد مسار عملية السلام كله في المنطقة.

لا أحد يجهل أن هذا الأمر ما كان يحدث لولا الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل على جميع الجبهات، وخاصة في مجلس الأمن، حيث لا تخفي عزمها على استخدام حق النقض ضد أي قرار يتضمن الإدانة القاطعة لمسلك حليفتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

ولا بد لهذا الدعم أن يتوقف. ومن الضروري أيضا أن يجري الإعراب عن العزم الأكيد على إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية والفلسطينية وضمان احترام نص وروح أحكام إعلان المبادئ واتفاق القاهرة والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة وجميع الاتفاقات اللاحقة. ومن المهم للغاية، فضلا عن هذا، التأكد من تنفيذ شروط ومراحل عملية السلام التي أقرت في هذه الاتفاقات الدولية.

ويجب أن نشجع أعظم دعم سياسي وقانوني ومعنوي من الأمم المتحدة لقضية الشعب الفلسطيني وجميع شعوب الأراضي العربية المحتلة ومن أجل عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويجب أن تكفل الجمعية العامة زيادة الاعتراف بالمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للأغراض الإجرائية وليستطيع المشاركة في المناقشات. وكوبا تؤيد موقف الدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة وموقف

والاجتماعي، إلى الحد الذي يمكن المنظمة من أن تسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من آلام الفلسطينيين ومن اعتمادهم المفرط على الاقتصاد الإسرائيلي.

ختاما اسمحوا لي أن أذكر المقطع التالي من رسالة رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، السيد هرمان ليونارد دي سيلفا، الذي أحال به تقرير اللجنة إلى الأمين العام:

"... تعتقد اللجنة الخاصة أن عملية السلام قد وصلت إلى مرحلة حاسمة وأنه إذا لم تستأنف المفاوضات وإذا لم تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها تنفيذا تاما فإن حلقة العنف والصراع ستستمر بما يهدد سلم المنطقة واستقرارها. ويتعين الحفاظ على زخم مفاوضات السلام. وينبغي لكلا الجانبين أن ينفذا اتفاقات أو سلو تنفيذا تاما كما ينبغي الامتثال لمبدأ الأرض مقابل السلام الذي تقوم على أساسه اتفاقات السلام. ولا يمكن للتأخيرات المتكررة في تنفيذ الاتفاقات إلا أن تشكل مزيدا من الخطر على عملية السلام ويمكن أن تؤدي إلى انهيار تام لهذه العملية، مع ما يكون لذلك من خطر على المنطقة بأسرها.

"ومن الأهمية الحيوية استمرار الحوار بين الأطراف والمضي في عملية السلام. وينبغي لكل الأطراف المعنية أن تحترم اتفاقات أو سلو روحا ونصا، وأن تبدي التزاما متجددا بعملية السلام وذلك باستئناف فوري لمحادثات السلام. فالشعور بالإحباط واليأس بين الفلسطينيين قد قضى بشكل يكاد يكون كاملا على ثقتهم بعملية السلام التي أصابها الآن الجمود. كما أن محادثات السلام بين الجمهورية العربية السورية وإسرائيل قد توقفت. ولن يتحقق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط إلا بإحراز تقدم ملموس في محادثات السلام مع ما يترتب على ذلك من تغييرات على أرض الواقع. ويجب على الأطراف المعنية كافة أن تعمل معا لصون جهود السلام". (A/52/131/Add.2، ص ٨)

إن وفدي يؤيد تلك المشاعر كل التأييد.

(واصل الكلمة بالعربية)

وهذا القرار أقامت به الجمعية العامة أيضا إلى جانب الدولة اليهودية، كما ذكرت، دولة أخرى عربية في أرض فلسطين، وإن كانت تلك الدولة لم تر النور حتى الآن لأسباب وظروف عديدة لا يتسع المجال هنا لتناولها بالتفصيل. إلا أنه يمكن القول بأن قرار التقسيم يعتبر شهادة ميلاد لدولتين وليس لدولة واحدة. وقد شرح السيد فاروق قدومي هذه النقطة منذ يومين ببلاغة وبهجة منطق قوية. كذلك، من جهة أخرى، اعتمدت جامعة الدول العربية ملحقا حول فلسطين عام ١٩٤٨ أكدت فيه استقلال فلسطين.

وقد أخذت الجمعية العامة هذا التاريخ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ - في الحسبان عندما قررت عام ١٩٧٧ أن يكون هذا اليوم تجسيدا لتضامن المجتمع الدولي مع أبناء الشعب الفلسطيني في كفاحهم.

وبالمصادفة كذلك، مرت علينا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، الذكرى الثلاثون لاعتماد مجلس الأمن قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يحدد الأساس الذي يقوم عليه السلام في الشرق الأوسط من خلال تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة. وهذا المبدأ نجم عنه مبدأ آخر في غاية الأهمية هو مقايضة الأرض بالسلام، ذلك المبدأ الذي قبلته جميع الأطراف المشاركة في العملية السلمية، بما في ذلك إسرائيل، ليكون أساس تلك العملية ومرجعها الأول منذ بدء المفاوضات المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٧ منذ ٢٠ عاما إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وما أعقب ذلك من مفاوضات واتفاقيات بين الأطراف العربية وإسرائيل.

إن التذكير بهذه الخلفية التاريخية لجانب من معالجة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة يهدف إلى إبراز وتأكيد دور الأمم المتحدة الأصيل في تناول هذه القضية، وتأكيد مسؤوليتها التاريخية في معالجة هذه القضية إلى أن يتم تحقيق السلام العادل والشامل والدائم.

يلاحظ وقد مصر، مع الأسف الشديد، أن العام الحالي، عام ١٩٩٧ لم يشهد أي تقدم حقيقي على أي مسار من مسارات التفاوض الثنائية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية: السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان. فعلى المسار الفلسطيني، وإذا استثنينا التقدم المحدود المتمثل في توقيع اتفاق الانسحاب الإسرائيلي من الخليل، والذي

بعثة المراقب عن فلسطين بأن وثائق تفويض إسرائيل لا تشمل الأراضي العربية المحتلة.

والمسألة الفلسطينية تقع في صلب النزاع في الشرق الأوسط ولا بد من توافر إرادة حقيقية لتحقيق حل عادل وشامل ودائم للنزاع برمته. وكوبا تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة تكون القدس عاصمتها، وترفض التدابير الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتركيب الديمغرافي لتلك المدينة. وتطالب بإعادة جميع الأراضي العربية المحتلة.

وتدعو كوبا إلى احترام وتطبيق مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي على شعب فلسطين وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة. وتؤيد بوجه خاص تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على أعمال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة.

إن الشعب الفلسطيني وشعوب جميع الأراضي العربية المحتلة في حاجة إلى أن تؤدي الجمعية العامة والأمم المتحدة دورا ملتزما فعلا وحقيقيا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وسوف تسهم كوبا إسهاما كاملا في تحقيق تلك الغاية.

السيد العربي (مصر): يوافق يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذكرى السنوية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ففي ذلك اليوم من عام ١٩٤٧ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) الذي غير وجه التاريخ في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى لعرب فلسطين من مسيحيين ومسلمين. وأنشأ هذا القرار نظاما قانونيا مستقلا (corpus separatum) لمدينة القدس.

وتغير تاريخ المنطقة بصدور هذا القرار حيث أعلنت الوكالة اليهودية في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، بناء على أحكامه، إعلان قيام دولة إسرائيل. وقد استندت إسرائيل في إعلان قيامها كدولة إلى قرار التقسيم، حيث جاء في الإعلان:

(تكلم بالانكليزية)

"إن إسرائيل تقام بقوة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة".

وأشير في هذا الإطار أيضا إلى أن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا صارخا لقراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، بل ولاتفاق أوصلو الذي ارتضت فيه إسرائيل بأن يكون مستقبل مدينة القدس أحد موضوعات المفاوضات على الوضع النهائي. كما يؤكد في هذا الصدد أن إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، فإنها ملتزمة، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بعدم المساس بالتركيبة السكانية للمدينة وللأراضي المحتلة الأخرى أو بطبيعتها الجغرافية طالما لم يتحدد وضعها النهائي بعد من خلال التفاوض.

وإذا انتقلنا من المسار الفلسطيني إلى المسارين السوري واللبناني، نجد للأسف أن الخطوات المتواضعة في اتجاه رأب هوة الثقة الواسعة بين الدولتين العربيتين وإسرائيل منذ بدء عملية السلام عام ١٩٩١ قد توقفت منذ أيار/ مايو ١٩٩٦. بل وتراجعت الثقة إلى مستوى كان سائدا في العقد الماضي. وهو أمر تتحمل الحكومة الإسرائيلية الحالية وحدها مسؤوليته بسبب تعنتها في رفض الاعتراف بالتقدم الذي كانت أحرزته المفاوضات بين سوريا والحكومة الإسرائيلية السابقة، وأيضا بسبب رفضها الانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان كما هي ملتزمة بناء على أحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن مصر تربط بين التقدم في مسارات التفاوض الثنائية وبين الإسراع بخطوات نحو التعاون الاقتصادي بمختلف صوره ومساراته. فتوجه الشرق الأوسط نحو السلام كل لا يتجزأ. والعلاقات الاقتصادية التعاونية الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل لا يمكن أن تقوم أو تنمو أو تزدهر مع جمود مسيرة السلام ومع استمرار التعنت الإسرائيلي برفض الجلاء عن الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ٣٠ عاما. ولهذا السبب، وفي ضوء التراجع المؤسف الذي شهدته عملية السلام في المنطقة على النحو الذي أوضحته، اتخذت مصر قرارها بعدم المشاركة في المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الذي عقد الشهر الماضي. ولا شك أن مصر تأمل أن تشهد عملية السلام تطورات إيجابية يمكن أن تحيي التعاون الإقليمي، ولكن على أسس صحيحة، وعلى أساس أن إسرائيل سوف تدرك أنه لن يتسنى لها حصاد فوائد التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة إذا ما استمرت في إصرارها على التعامل مع جيرانها من منطلق مفاهيم الاحتلال ومنطلق مفاهيم الاستعلاء ومنطلق مفاهيم السيطرة ومنطلق مفاهيم تجاهل الحقوق وعدم الوفاء بالالتزامات الدولية.

تسعى حكومة إسرائيل دائما إلى التدليل به على توجهاتها السلمية، في حين أنه في واقع الأمر كان موقعا عليه من جانب الحكومة الإسرائيلية السابقة وأعيد فتحه للتفاوض تحت ضغوط عديدة - بخلاف ذلك الاتفاق - شهد العام الحالي انتكاسات متعددة عادت بالمنطقة إلى مناخ ما قبل عملية السلام، وإلى روح كانت تسود المنطقة قبل مؤتمر مدريد.

وحري بنا هنا أن نذكر أن تلك الانتكاسات بدأت بقرار من حكومة إسرائيل الحالية بناء مستوطنة في منطقة جبل أبو غنيم جنوبي القدس الشرقية، وهو القرار الذي أيد ١٤ عضوا في مجلس الأمن ضرورة إدانته ولكنه للأسف الشديد لم يصدر لأسباب نعلمها جميعا هنا، نعم تناولته الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والخمسين ثم في دورة استثنائية طارئة استأنفتها مرتين وأوصت فيها الشهر الماضي ببدء التحضير لعقد مؤتمر لأطراف اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في كيفية كفالة احترام إسرائيل لمسؤولياتها بموجب تلك الاتفاقية التي تنطبق قانونا على الأراضي العربية المحتلة.

ويهم وفد مصر هنا أن يؤكد على حقيقة أساسية لا ينبغي أن تغيب عن ذهن حكومة إسرائيل الحالية، وهي أنه من المستحيل إقامة سلام في المنطقة مع استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وموقف مصر في هذا الشأن واضح ويتلخص في أن مصر، عن طريق التفاوض، ومنذ ٢٠ عاما، استعادت كامل أراضيها بالتفاوض وبدون أي مستوطنات، على الرغم من أنه كانت توجد بعض المستوطنات على أرض سيناء عند التفاوض. وهذا يشكل سابقة هامة وأساسية في إقرار السلام بين إسرائيل والدول العربية. كما أنه يضع مسؤولية كبيرة على مصر في رفض محاولات ومسااعي الحكومة الإسرائيلية لفرض الاستيطان على الأطراف العربية باعتباره أمرا واقعا يتحتم على العرب قبوله.

تسعى إسرائيل أيضا وبطريقة منتظمة ومكثفة إلى تغيير طبيعة مدينة القدس سواء الجغرافية أو الديمغرافية، وتحاول بكل الوسائل إفراغها من سكانها الفلسطينيين. بل وصل بها الأمر إلى الإدعاء بأنهم أجانب يقيمون بالقدس للتأكيد على مقولة أن القدس الموحدة هي عاصمة أبدية لدولة إسرائيل. وبذلك تضرب إسرائيل عرض الحائط بالواقع الثابت في العلاقات الدولية وتتمسك بمقولة هي وحدها التي تؤمن بها ربما من كثرة ترديدها.

التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ بدايتها عام ١٩٩١ على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" في مؤتمر السلام في مدريد.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي هلّل لتحقيق الاتفاق الهام جدا القاضي بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية من الخليل في بداية هذا العام، فإن ذلك التفاؤل عمّر للأسف فترة قصيرة. ومثلما نعلم جميعا، تكشف فقدان الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أعقاب أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، ولا سيما في جبل أبو غنيم، جنوبي القدس الشرقية.

وفي جلسات مجلس الأمن المنعقدة في آذار/ مارس لمعالجة هذه المسألة، أوضحت وفود عديدة، بما في ذلك وفد بلادي بالذات، أن هذه التدابير الإسرائيلية التي تتعارض مع الاتفاقيات الدولية وقرارات المجلس ذات الصلة، يمكن أن يكون لها مضاعفات خطيرة على عملية السلام برمتها، ولا سيما في ضوء الحساسيات السياسية المعروفة جيدا التي تصاحب القدس. ولقد أكدنا في ذلك الوقت أيضا أهمية أن ينتهج كلا الجانبين نهجا حكيما ومتزنا، وأكدنا أنه ينبغي ألا يكون العنف أداة لحل المشاكل.

ومع ذلك، ومما يدعو إلى جزع جميع من شعروا بآمال قوية في إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام في الشرق الأوسط، أصبحت التطورات التي أعقبت قيام إسرائيل بإنشاء وحدات سكنية في جبل أبو غنيم مصدر قلق عميق. وإن سلسلة من الهجمات الإرهابية بالقنابل، وهو ما حدث في إسرائيل في آذار/ مارس وتموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، وجهت بصورة خاصة صفقة أخرى إلى عملية السلام فيما أودت بحياة العديدين من الأبرياء.

وفي ظل هذه الظروف، وجد أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم مضطرين لعقد جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة - وهي آلية مؤسسية لم تستخدم أبدا في فترة ما بعد الحرب الباردة - بشأن مشكلة يبدو سببها جليا وحلها واضحا.

إن وفد بلادي لا يعتزم في هذه المرحلة، وفي هذا المحفل، أن يدخل في جدل يستهلك الوقت بشأن أي جانب يتحمل القدر الأكبر من اللوم جراء الطريق المسدود الراهن في عملية السلام. وإنما أود أن نغتني هذه الفرصة لحث الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء على

لقد أشار مندوب إسرائيل الدائم اليوم إلى أن التعاون الاقتصادي ليس جائزة تمنح أو تحجب عن إسرائيل. ونحن نتفق معه في القول بأنه يجب أن يكون واضحا أن هناك علاقة عضوية غير قابلة للانفصام بين تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم من جهة، وبين تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي المتكافئ الذي يستفيد منه الجميع دون تمييز من جهة أخرى. وبنفس المنطق، نقول إن إعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها ليست جائزة أيضا تمنحها إسرائيل للعرب أو تحجبها عنهم وفق هواها. إن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم هو الجائزة الكبرى التي يجب أن يسعى إليها الجميع لأنها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والرخاء لشعوب المنطقة.

إن السلام العادل والشامل، كما ذكرت، هو أساس تحقيق الأمن. ومن هذا المنطلق تواصل مصر مطالبتها بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وهو ما تؤيده الجمعية العامة بتوافق الآراء كل عام. كما تطالب مصر، منذ مبادرة الرئيس مبارك في ١٨ نيسان/أبريل من عام ١٩٩٠، بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو ما اعتمدته مجلس الأمن في قراره ٦٨٧ (١٩٩٠). وفي هذا الإطار أشير إلى الرفض الإسرائيلي المستمر والمتكرر لاتخاذ أي إجراءات لبناء الثقة في مجال التفيتش على منشآت إسرائيل النووية، وهو الأمر الذي يضيف إلى عوامل التوتر السياسي في المنطقة.

وختاما، إن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط يتطلب نظرة مختلفة في إسرائيل، نظرة تركز على توضيح الحقائق وإبراز الفوائد التي يمكن أن تعود من تحقيق السلام، ولكن ينبغي أن تكون هناك زعامات تؤمن حقيقة بتحقيق السلام. فإذا لم تؤمن الزعامات بجدوى السلام العادل والشامل وتحاول دائما إفراغه من محتواه الحقيقي وتفشل في تفهم ضرورة التوصل لحل من أجل بناء صرح السلام، فإن العملية السلمية التي تترجح حاليا سوف تنهار، ويعود الشرق الأوسط إلى مرحلة المواجهة وإلى مرحلة التوتر التي كانت تسود قبل عام ١٩٩١، وهو ما ينبغي أن نتكاتف جميعا للحيلولة دون وقوعه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرى وفد بلادي أن عام ١٩٩٧ سيسجل على الأرجح كأحد الأعوام التي شهدت إحراز أقل قدر من

الأوسط/أفريقيا الشمالية الذي انعقد في الدوحة في الشهر الماضي، وناقش مختلف السبل من أجل "قيام شراكة خاصة/عامة جديدة من أجل النمو التجاري والاقتصادي بعد عام ٢٠٠٠".

وإن جمهورية كوريا، إذ تسلم بوضوح بالنتائج البعيدة الأثر التي يخلقها الشرق الأوسط على السلام والازدهار العالميين، تؤيد باستمرار عملية السلام في المنطقة، وتراقب تنفيذها عن كثب. ومثلما أكد وفد بلادي في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة خلال مناقشتها للحالة في الشرق الأوسط، قبل عام على وجه التحديد، نعتقد أن التوترات الحاصلة في العلاقة الإسرائيلية - الفلسطينية تنجم في أحوال كثيرة عن أثر السياسات المحلية على العلاقات الدولية. وإن الحلول لهذه المشاكل يمكن إذن إيجادها في البعد المحلي أيضا. وفي حين أن عددا من المبادرات الجديرة بالشناء التي اتخذها المجتمع الدولي يمكن أن تساعد على دفع عملية السلام إلى الأمام، فغني عن القول إن أهم عنصر حاسم هو أن يقوم الطرفان المعنيان مباشرة بتجسير الفجوة السياسية القائمة بينهما.

وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادا راسخا أنه على الرغم من بعض النكسات، فإن التقدم الحقيقي البارز الذي أحرز منذ بداية عملية السلام يثبت أن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء قادرين على حشد ما يلزم من الشجاعة والحكمة والصبر للتغلب على الصعوبات الحالية.

وفي الختام، يود وفد بلادي مرة أخرى أن يحث كلا الجانبين على إعادة الزخم إلى عملية السلام المتوقفة، وعلى تنفيذ جميع الاتفاقات ضمن إطار اتفاقات أو سولو حتى يتسنى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

السيد العدوفي (اليمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الجمهورية اليمنية، انطلاقا من مواقفها الإيجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، والتي دشنت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتضمنت تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس الالتزام والاحتكام لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، وما تلاها من اتفاقيات وبروتوكولات في هذا الصدد، وعلى

التفكير فيما إذا كانت الحالة الراهنة هي ما يتوخاه بالفعل، وإلا فينبغي الدخول فورا في مناقشات بشأن جميع المسائل المتبقية، بما في ذلك إعادة انتشار أخرى للإسرائيليين، وإنشاء مطار فلسطيني في غزة وممر آمن بين غزة والضفة الغربية، فضلا عن مسألة الاستيطان، بطريقة شجاعة ومنفتحة.

وينبغي أن يذكر في هذا الصدد أنه بفعل سلسلة من الأفعال وردود الأفعال المتطرفة التي حدثت خلال العام، أخذ أساس الثقة القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين حتى الآن يتبدد تبديدا كبيرا. ويشعر وفد بلادي بالقلق بصورة خاصة إذ أن الزخم الذي ولدته عملية السلام قد يفقد نهائيا إن لم تتخذ خطوات مشتركة حكيمة وشجاعة في المستقبل القريب بين إسرائيل وفلسطين. والواقع أن الوقت قد لا يكون بالضرورة إلى جانبيهما.

ويود وفد بلادي، بعدما قلت ذلك، أن يؤكد أن العلاقة العربية - الإسرائيلية ككل ينبغي النظر إليها ومعالجتها باعتبارها علاقة نموذجية مجموعها غير صفري. وبعبارة أخرى، فإن ما يكسبه أحد الجانبين في العلاقات الثنائية يمكن أن يساعد الجانب الآخر على تحقيق هدفه، الأمر الذي يمكن كلا الجانبين من التوصل إلى حالة يكسب فيها الجانبان. ونعتقد أن العلاقة النموذجية هذه ينبغي ألا تدعم العلاقة بين إسرائيل وفلسطين فحسب، بل تدعم أيضا المسارين الإسرائيليين اللبناني والإسرائيلي - السوري، وهما المساران اللذان لم يحرز أحدهما تقدما كبيرا طوال العام الماضي. وإن عدم إحراز تقدم في هذين المجالين يبعث على قلقنا، إذ أن عملية السلام في الشرق الأوسط لا يمكن إنجازها إلا عندما تتحرك جميع عناصر العلاقة العربية - الإسرائيلية إلى الأمام وفقا للنهج الذي تصوره مؤتمر مدريد للسلام.

وفي حين أن الاعتراف الكامل بطبيعة العلاقة العربية الإسرائيلية التي مجموعها غير صفري هو أحد المتطلبات العاجلة للتغلب على الطريق المسدود في عملية السلام في الشرق الأوسط، نعتقد أن تزايد التجارة والاستثمار يمكن أن يسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى إحلال السلام والأمن الإقليميين. والواقع أن حكومتي، ارتكازا على اعتقادها بأن السلام والتنمية جانبان لعملة واحدة، خصصت مبلغ ١٥ مليون دولار للفترة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨ بهدف مساعدة مشاريع الإنعاش التي يقوم بها الشعب الفلسطيني. وبهذه الروح أيضا شاركت حكومتي في المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق

إن كل ما يمكن أن يدعو إليه المجتمع الدولي عموماً فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، دعت إليه البيانات الختامية لكل من قمة الدول السبع الصناعية، بمشاركة روسيا، والقمة العربية في القاهرة، وقمة الاتحاد الأوروبي، والقمة الأفريقية. وتبرز أهمية هذه البيانات في أنها انعقدت بعد أن تدهورت المسيرة السلمية في منطقة الشرق الأوسط بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية في المروغة والمماطلة وعدم الالتزام بالاتفاقيات، والاستمرار في بناء المستوطنات، وزيادة تهويد الأراضي الفلسطينية، والإحكام في سياسة الحصار ضد السلطة الوطنية الفلسطينية.

إننا نناشد الالتزام بمرجعية عملية السلام وأسسها، خصوصاً قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحثها على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ظل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وأن على إسرائيل أن تدرك أن أسس عملية السلام والدعوة إلى استئنافها وبأنه ليس بوسعها الالتفاف على أسس العملية السلمية، لأن المصالح المعنية للدول أكبر وأهم من أن يسمح لها أن تضر بها من خلال سياسة خاصة تتناقض ومبادئ الشرعية الدولية، وفي مقدمتها مبدأ أنهما: عدم جواز حيازة أراضي الغير بالقوة، والأرض مقابل السلام.

وفي هذا المقام، ترحب بلادي ببيانات القمم الدولية التي طالبت جميع الأطراف المعنية بتنفيذ التزاماتها فوراً ودون تردد، وهو ما يشكل مبعث اطمئناننا وشعورنا بالارتياح في مسيرة العملية السلمية في الشرق الأوسط.

إن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يجب أن يقترن بتحقيق الأمن والاستقرار من خلال التزامات متساوية لكل دول المنطقة، وجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وبضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وإخلاء المنطقة من مخاطر أسلحة الدمار الشامل كافة، انطلاقاً من أن أمن الدول يمكن ضمانه من خلال تسوية سلمية تحترم فيها حقوق كل الأطراف ومصالح جميع المتفاوضين، وأن يبنى التفاوض على ركائز التفاهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، لتؤكد على ضرورة أن يكون السلام شاملاً وعادلاً ودائماً كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، وبما يكفل استئصال عوامل العنف ويقضي على أسباب التطرف ويرسخ قيام التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب.

وانطلاقاً من مواقفنا تلك، فإننا نعبر عن قلقنا من العودة إلى السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة حول مدينة القدس الشريف، وبناء المستوطنات وتدمير منازل الفلسطينيين، وإنشاء طرق التفافية مخصصة للمستوطنين الإسرائيليين، واستمرار الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية.

إن تلك الممارسات الإسرائيلية، تشكل انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات والتعهدات التي أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية، ولا يمكن إلا أن تؤدي إلى تصعيد التوتر والعودة بعملية السلام إلى نقطة البداية بل وتعثرها برمتها، ولذلك فإننا نؤكد على أهمية تحقيق تقدم سريع للتسوية النهائية المؤدية إلى منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والمبادئ الأساسية التي انطلق منها مؤتمر مدريد، وعلى أن تنطلق المفاوضات على جميع المسارات من تلك المبادئ واحترام جميع الأطراف لتعهداتها.

وفي هذا السياق، فإن الجمهورية اليمنية، إذ ترحب باتفاق إعلان المبادئ الأساسي في أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، والاتفاقيات المرتبطة به، وبكل الخطوات والتطورات والاتفاقيات والبروتوكولات للسير نحو السلام العادل والشامل، فإنها تؤكد ترحيبها أيضاً بالاتفاق بين الأردن وإسرائيل، ونأمل أن تكون خطوة نحو السلام العادل والدائم والشامل وتهيئة للانسحاب الإسرائيلي من الجولان السوري وجنوب لبنان. ونهيب براعية مؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية، بالضغط على الحكومة الإسرائيلية في استئناف عملية السلام التي كانت قد قطعت شوطاً لا بأس به بعد مؤتمر مدريد وإعلان اتفاق المبادئ لكي لا يبدأ فقدان الأمل لدى شعوب المنطقة بعد أن كان هذا الأمل قد انتعش خلال الفترة السابقة من قدوم الحكومة الإسرائيلية الحالية.

خطيرة في العملية ترجع بصفة رئيسية، في نظر اليابان، إلى تصلب مواقف الأطراف المعنية خلال الشهور الأخيرة. وفي هذه الحالة الصعبة هناك سبب قوي للتشديد على أن الأطراف المعنية مباشرة هي التي ينبغي أن تبذل أقصى ما في وسعها، إذ أنها هي التي ستكون أكثر من يتمتع مباشرة بثمار السلام.

وفي كانون الثاني/يناير من هذه السنة، وجدنا ما يبعث الأمل في إمكانية إحراز تقدم على المسار الفلسطيني، في أعقاب مرحلة صعبة من المفاوضات، عندما سحبت إسرائيل قواتها من الخليل. غير أن الطرفين عادا بعد ذلك إلى الدوران في حلقة مفرغة عندما أحدث البدء في بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة في القدس الشرقية حالة جديدة شنت فيها المجموعات الفلسطينية المتطرفة هجمات إرهابية، وردت إسرائيل بسلسلة من الإجراءات الانفرادية، شملت إغلاق الضفة الغربية.

ولئن كانت المحادثات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل قد استؤنفت جزئيا في تشرين الأول/أكتوبر، بفضل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المهتمة، فإن موقف الطرفين لا يزالان على اختلاف عميق، ولم يلاحظ على محادثاتهما إحراز تقدم يذكر. وبإيجاز، إن السنة التي بدأت ببعض الأمل المتجدد تنتهي بخيبة أمل كبيرة.

ونحن في المجتمع الدولي علمنا بقرار الحكومة الإسرائيلية الأخير القاضي بسحب المزيد من قواتها من الضفة الغربية وفق شروط معينة، والذي سرعان ما تلاه رفض فلسطيني بسبب الشروط الجديدة التي ربطتها إسرائيل به. ويشعر وفدي أن من واجبه أن يشير إلى أن إسرائيل ينبغي أن تمتثل لالتزامها الرسمي بموجب اتفاق أوسلو واتفاق الخليل بشأن انسحاب قواتها. وقرار إعادة الانتشار، الذي يمكن في حد ذاته أن يشكل تقدما على المسار الفلسطيني، أفسده الغموض الذي اكتنفه، فيما يتعلق بمدى الانسحاب والإطار الزمني المحدد، وبالشروط الجديدة التي يفرضها، مما جعل هذا القرار أكثر إثارة للخلاف. وتعتقد اليابان أن قرار إسرائيل بسحب قواتها يجب أن يحتوي على العناصر المحددة الضرورية إذا أريد له حقا أن يكون ذا معنى.

وفي ذات الوقت لم تنفك حكومتي تؤكد معارضتها الأساسية لكل أشكال الإرهاب، وعلى وجه الخصوص في

إن مسيرة السلام تواجه حاليا مخاطر وتحديات تعوق تحقيق أهدافها. فهناك سياسة إسرائيلية في ممارسة المماثلة والتسويق لمواصلة المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية تأسيسا على ما توصل إليه الطرفان مع الحكومة الإسرائيلية السابقة، ويأتي في مقدمة ذلك الالتزام الكامل بالانسحاب من الجولان السوري وجنوب لبنان المحتلين، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا نؤكد أيضا على ضرورة التزام إسرائيل باحترام سيادة واستقلال لبنان الشقيق، والإفراج عن المعتقلين والمحتجزين اللبنانيين في المعسكرات الإسرائيلية، وتحمل تعويض لبنان عن جميع الأضرار التي لحقت به جراء الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أراضيها وشعبه.

في الختام أود أن أعرب عن أملنا في أن يتكاتف المجتمع الدولي صوب تشجيع استئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار في المنطقة والأمن والسلم الدوليين.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تشعر اليابان بقلق عميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط، حيث لم يتحقق أي تقدم ملموس نحو السلام هذا العام. وفي هذه المرحلة لا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة الملحة إلى بذل كل الأطراف المعنية قصارى جهدها في سبيل إعادة عملية السلام إلى مسارها.

وتود اليابان أن توجه نداء ملحا آخر إلى جميع الزعماء المعنيين في هذا الصدد. والواقع أن اليابان، اعترافا منها بالأهمية البالغة لنجاح عملية السلام هذه في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، ظلت تشارك بنشاط في عملية السلام بدخولها في حوار مكثف مع الأطراف المعنية بصفة مباشرة، وبإرسالها فرقا عسكرية لعملية حفظ السلام في المنطقة، وبتقديم إسهامها النشط في المحادثات المتعددة الأطراف عن الشرق الأوسط، التي انطلقت في مدريد في عام ١٩٩١.

ومن المؤسف للغاية أنه بالرغم من كل جهود اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبلدان المهتمة الأخرى، فضلا عن جهود الأمم المتحدة، ظللنا نشهد نكسة

وما برحت اليابان تنتهج هذا النهج، وبخاصة فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني. وقد انتهزت كل فرصة لمطالبة الحكومة الإسرائيلية بألا تتخذ من جانب واحد تدابير مثل بناء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية التي يمكن أن تعرض للخطر الثقة المتبادلة، الضرورية جدا لتقدم عملية السلام. وقامت حكومة اليابان، على أعلى مستوى، باسترعاء انتباه القيادة الإسرائيلية إلى هذه المسألة مباشرة في عدد من المناسبات، بما فيها الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الخارجية ليفي إلى اليابان في شباط/فبراير وزيارة رئيس الوزراء نتنياهو إلى اليابان في آب/أغسطس، وكذلك زيارة المبعوث الخاص لحكومة اليابان إلى إسرائيل، حيث أثار مسألة المستوطنات ومسائل أخرى مباشرة مع رئيس الوزراء نتنياهو. وانتهزت اليابان أيضا كل مناسبة لمناسبة الرئيس عرفات والقيادة الفلسطينية بذل كل جهد لقمع كل عمل من أعمال الإرهاب، والتعاون مع إسرائيل في الحفاظ على القانون والنظام.

ونحن في اليابان نعتقد أن الصعوبات الاقتصادية النازلة بالفلسطينيين من خلال تدابير أحادية الجانب كإغلاق وتجميد العوائد من جانب إسرائيل من شأنها أن تخلق مرتعا خصبا للعنف وأعمال الإرهاب في المنطقة. وإن التزام اليابان بتعزيز عملية السلام ينبغي أن يكون واضحا من خلال مشاركتها النشطة في تقديم المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين الذين يعانون صعوبة اقتصادية حادة. وفي مسعى يرمي إلى المساعدة فسي تثبتت استقرار المجتمع الفلسطيني، قررت اليابان مؤخرا تقديم صفقة مساعدات جديدة بقيمة ٢٣,٦ مليون دولار أمريكي، سيخصص منها مبلغ ١٢,٦ مليون دولار تقريبا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، و ١١ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق اليابان لتنمية المناطق الفلسطينية. وبمجموعة المساعدات الجديدة هذه، تكون المساعدات التي قدمتها اليابان إلى الفلسطينيين طيلة السنوات قد وصلت إلى أكثر من ٣١٠ ملايين دولار أمريكي. ومع أن اليابان تعلق الأهمية على تخفيف المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، إلا أن هناك حدودا لما يمكن أن تضطلع به وحدها. فمواردها محدودة، وكذلك موارد

هذه الحالة حيث تهدد الأعمال الإرهابية مفاوضات السلام.

ووفدي على اقتناع راسخ بأن من الأمور الهامة للغاية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين أن يعيدوا إقامة علاقة الثقة المتبادلة بأن ينفذوا بنية حسنة الاتفاقات التي ألزموا أنفسهم بها.

وإذا ما وجهنا اهتمامنا إلى المسار السوري، نلاحظ هنا أيضا أن المحادثات تقف أمام طريق مسدود منذ شباط/فبراير من هذه السنة. واليابان تدعو الطرفين إلى بذل جهودهما للتوفيق بين الاختلافات في موقفيهما واستئناف المحادثات بأسرع فرصة ممكنة.

وليس ثمة تقدم ملحوظ على المسار اللبناني. ومن المؤسف للغاية أن الطرفين لا يدخلان في مفاوضات جوهريّة. وبدلا من ذلك بدأت الأعمال العدائية المستمرة في جنوب لبنان تكلف ثمنا باهظا من الأرواح البشرية، ليس وسط العسكريين فحسب، ولكن وسط السكان المدنيين أيضا. وأود أن أحث الطرفين بشدة على الالتزام بصرامة بوقف إطلاق النار الذي اتفقا عليه في نيسان/أبريل من السنة الماضية.

وإذ تنظر اليابان إلى هذه التطورات الباعثة على القلق، فإنها تشعر بانزعاج شديد إزاء النكسة الخطيرة التي تهدد عملية مدريد، التي انطلقت في ١٩٩١ وسط أمل المجتمع الدولي ومباركته، وسيكون الخطر حقيقيا إذا لم تعالج على النحو المناسب الحالة الهشة التي تحيط بالمسار الفلسطيني. فالمازق الذي تعانيه عملية السلام، ليس فقط على المسار الفلسطيني وإنما على جميع المسارات، سيحطم الثقة المتبادلة الثمينة التي بنيت بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها الأطراف المعنية طيلة سنوات. ومن الأهمية الحاسمة بمكان في هذا المنعطف أن يبذل كل طرف من الأطراف أقصى الجهود وأن يجهد بحسن نية لاحترام التزاماته وذلك لاستعادة علاقة الثقة المتبادلة الضرورية جدا لتحقيق سلام دائم.

وستظل اليابان متمسكة بالتزامها في المشاركة النشطة في الجهود الدولية دعما لعملية السلام في الشرق الأوسط. وستغتنم اليابان كل فرصة متاحة لمساعدة الأطراف المعنية مباشرة من خلال تعزيز حوارها معها وإقناعها، ومن خلال تقديم التعاون لتحسين البيئة التي تؤدي إلى تسريع المفاوضات المباشرة بين الأطراف.

البلدان المانحة الأخرى. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن الركود في المحادثات المتعددة الأطراف، وهي محادثات يمكن أن تسهم في تعزيز رفاه الشعب الفلسطيني، وكذلك الركود في كل من المسارات الأخرى، يبعث على أشد الأسف. وإن اليابان، بوصفها بلداً يترأس أحد الأفرقة العاملة، ستواصل العمل لتعزيز التدابير العملية قيد المناقشة في المحادثات المتعددة الأطراف.

وإن إسهام اليابان في بعثات حفظ السلم في المنطقة ينبغي أن يفهم أيضاً في الإطار نفسه. فمُنذ شباط/فبراير من العام الماضي، ما برحت اليابان تشارك في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم التي وزعت في مرتفعات الجولان السوري في إطار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أرسلت اليابان أيضاً فريقاً مكوناً من ٧٧ عضواً إلى المنطقة، برئاسة السيد أوبوتشي، وزير خارجية اليابان الحالي، لمراقبة الانتخابات الفلسطينية.

لقد ارتبطت الأمم المتحدة ارتباطاً وثيقاً بتاريخ طويل من إرساء السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة من خلال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). وبهذا المعنى، ما فتئت الجمعية العامة ومجلس الأمن يضطلعان بدور هام في مسعى الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ينبغي التأكيد مرة أخرى، على سبيل اختتام بياني، بأن أهم العوامل وأكثرها حسماً لتحقيق سلام دائم إنما يتمثل في اشتراك الأطراف في محادثات السلام بكل جدية وحسن نية على أساس الثقة التامة المتبادلة. وإنه لعلّ هذا الأساس فقط يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم بنصيبه في عملية السلام، من خلال رصد الاتجاه الذي تسير فيه محادثات السلام، ومن خلال خلق بيئة مؤاتية لاستمرار جهود الأطراف المعنية مباشرة. وباسم حكومة اليابان، أود أن أتعهد بأن اليابان على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية للتحرك في هذا الاتجاه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥